جامعة محمد خيضر بسكرة
العلوم الإنسانية والاجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
أمل لنصاب / خولة تراكة

يوم:10/06/2024

البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية (1954- 1962)

لجنة المناقشة:

لخميسي فريح	أ. د.	محمد خيضر بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	مشرفا مقرر
مسعود كربوع	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2023 - 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عزوجل الذي يسر لنا إتمام هذا العمل، ونسأله مزيدا من التوفيق والنجاح في الأعمال المقبلة، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **وافية نقطي** على التوجيه والإرشاد.

كما نشكر جميع أساتذة التاريخ ونخص بالذكر: د. **علي عيادة**،

البروفيسور عباس لكول،

د. بوخليفى قويدر جهنية".

والشكر موصول لكل المجاهدين الذين فتحوا لنا صدورهم لإنجاز هذه المذكرة.

مقدمة

إن الدارس لتاريخ الجزائر المعاصر سيدرك لا محالة أن الثورة التحريرية التي اندلعت في أول نوفمبر 1954م ضد الاحتلال الفرنسي، والتي دامت سبع سنوات ونصف؛ هي فعلا من أكبر الثورات في القرن العشرين، التي اندلعت في ظروف صعبة بسبب سياسة الاستعمار الفرنسي، إذ تعتبر هذه الفترة من بين أهم المراحل التاريخية لأنها شكلت الطريق والمسار الصحيح الذي قادها إلى الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وطرد الاستعمار، الذي عمل منذ احتلاله للجزائر سنة 1830م للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري، وقد اتبع لتحقيق هذا الهدف سياسات عديدة ومتنوعة التي شكلت خطرا على المجتمع بكل شرائحه أين سعت لتمزيق البنية الاجتماعية، زرع الخلافات والنزاعات، ونشر الجهل والأمية والفقر.

عملت قيادة الثورة الجزائرية بعد اندلاعها على تغيير أوضاع الجزائريين تغييرا جذريا، وذلك من خلال معالجة المشاكل والقضايا الاجتماعية التي كانت منتشرة أثناء الثورة والمتمثلة في تدهور الجانب الصحي والتعليمي وانتشار الآفات الاجتماعية التي عمل الاستعمار على نشرها، وأمام هذا الوضع عمل قادة الثورة على النهوض بالمجتمع من خلال إيجاد حل لهذه القضايا مواكبة مع العمليات العسكرية.

ومن هذا المنطلق ارتأينا لدراسة هذا الموضوع الموسوم بـ: "البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية 1954-1962م".

أهداف الدراسة

- معرفة الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية.

- إبراز أهم القضايا والمسائل الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة 1954-1962م.

– إبراز الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في معالجة القضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الثورة التحريرية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في موضوع "البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية 1954–1962م" من خلال توضيح إستراتيجية قيادة الثورة من خلال مواثيقها وتنظيماتها في معالجة القضايا الاجتماعية التي كانت منتشرة في تلك الفترة، المتمثلة في: بيان أول نوفمبر1954م ومقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، ميثاق طرابلس 1962، وتعيين المجالس الشعبية وتنظيم جهاز القضاء.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

– حب الاطلاع والبحث عما يكتنفه تاريخ الجزائر المعاصر عامة والثورة الجزائرية خاصة من خبايا وكشف ما خفي من حقائق.

– الرغبة في الاطلاع على الحقائق التي ستضيف زاد معرفي يستفيد منه الباحث والقارئ في الجانب الاجتماعي من تاريخ الثورة الجزائرية.

الأسباب الموضوعية:

– قلة الدراسات المتعلقة بالجانب الاجتماعي في هذه الفترة، وعدم إعطائها حقها.

– محاولة إبراز ما عاشه الشعب الجزائري من مأساة ومعاناة قبيل اندلاع الثورة وخلالها.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة بين سنوات 1954–1962م، حيث مثلت سنة 1954 اندلاع الثورة التحريرية، إلى غاية 1962 وهو تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها.

إشكالية الموضوع

انتشرت أثناء الثورة الجزائرية الكثير من الآفات الاجتماعية، والخلافات والنزاعات، حيث وجب النظر فيها وحلها لذلك نطرح اشكالية موضوع هذه الدراسة التالية:

كيف عالجت قيادة الثورة الجزائرية القضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1954-1962م؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف كانت الأوضاع الاجتماعية للجزائريين قبيل اندلاع الثورة؟
- فيما تمثل البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها؟
- فيما تمثلت إستراتيجية الثورة الجزائرية في معالجة الآفات الاجتماعية؟
- إلى أي مدى نجحت الثورة في تنظيم القضاء؟

منهج الدراسة

اتبعنا منهج تقتضيه طبيعة الموضوع ألا وهو المنهج التاريخي الذي استخدمناه في جمع وترتيب المعلومات المتعلقة بالأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري أثناء الثورة، وكذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل الشهادات الحية التي قمنا بجمعها وترتيبها حسب موضوعاتها.

الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا لم نجد دراسة سابقة للموضوع، باستثناء إشارات إلى جوانب منه فقط، في بعض الرسائل الجامعية والمقالات العلمية، حيث تطرقت في مجملها إلى بعض القضايا، نذكر منها: باهي تركي، الذي درس القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، وهي أطروحة دكتوراه(2009)، الذي فصل في معالجة حيثيات القضاء.

أما دراسة يوسف قاسمي حول"مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية 1954-1962م"، أطروحة دكتوراه (2009)، الذي أشار إلى البعد الاجتماعي للثورة من خلال مواثيقها.

وأخيرا دراسة عبد القادر تركي، سياسة جبهة التحريرية في التكفل بالمدنيين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2021، حيث تطرق إلى تكفل الثورة بعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء.

بالنسبة للمقالات نذكر دراسة إدريس لعبيدي، "تجربة الثورة الجزائرية في مواجهة بعض الآفات الاجتماعية بالولاية الثانية التاريخية" نشر سنة 2023، الثانية، طرح قضايا مدنية منها، البغاء والسرقة.

وتوجد دراسة ماستر تحمل نفس العنوان لبوعكاز نسرين ومنصور أمال، "البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية (1954-1962)"، حيث أنها تناولت الأوضاع الاجتماعية المزرية للشعب الجزائري قبل الثورة وخلالها، لكن لم تتطرق لمعالجة الثورة للقضايا الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

من خلال هذه الدراسة سوف نقوم بمحاولة تعداد أغلب القضايا الاجتماعية التي عالجتها الثورة الجزائرية 1954-1962م.

خطة الموضوع

وللإلمام بجوانب هذا الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم خطة البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

تناولنا في المدخل الذي حمل عنوان "الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954م، قسم إلى ثلاثة مباحث تطرقنا فيها إلى البنية الاجتماعية، قطاع الصحة والتعليم، الهجرة.

الفصل الأول: جاء بعنوان البعد الاجتماعي من خلال مواثيق الثورة وتطرقنا في ثلاث مباحث إلى دراسة الأبعاد الاجتماعية من خلال بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس.

الفصل الثاني خصصناه للحديث عن "دور قيادة الثورة في معالجة الآفات والقضايا الاجتماعية 1954-1962م"، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى معالجة الآفات الاجتماعية المتمثلة في التدخين وشرب الخمر، البغاء والسرقة، أما المبحث الثاني كان بعنوان "القضاء في النزاعات بين أفراد المجتمع" تناولنا فيه إصلاح ذات البين، الاهتمام بعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء ومسألة الزواج والطلاق.

وفي الفصل الأخير تطرقنا إلى الصحة والتعليم أثناء الثورة 1954-1962، كان المبحث الأول تحت عنوان "الرعاية الصحية"، تناولنا فيه تطورها ودور الهلال الأحمر الجزائري، أما المبحث الثاني فكان معنونا بالتعليم، تطرقنا فيه إلى مظاهر اهتمام الثورة التحريرية بالتعليم والسياسة التعليمية.

أما الخاتمة فكانت عبارة عن أهم النتائج المستخلصة التي توصلنا إليها بعد دراسة هذا الموضوع، وأرفقنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع.

مصادر ومراجع الموضوع

وقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

قمنا بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع بعض المجاهدين والمجاهدات الذين عايشوا الحدث حيث كانت شهاداتهم غنية بنماذج من القضايا الاجتماعية التي عالجتها الثورة.

إلى جانب المذكرات الشخصية لقادة الثورة منها مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962. ومذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. حيث أشارا إلى اهتمام الثورة بجانب الصحة والتعليم. أما كتاب علي هارون، الولاية السابعة حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962م، الذي تطرق فيه إلى الاهتمام بعائلات المناضلين بفرنسا.

كما تطرقت جريدة المجاهد من 1956 إلى 1962 التي كانت مصدر لا غنى عنه فهي لسان حال جبهة التحرير الوطني ومرآة عاكسة لنشاط الثورة وانتصاراتها، في بعض أعدادها إلى التكفل بالعائلات الجزائرية والتعليم.

أما بالنسبة للمراجع فتعددت وتنوعت، أهمها: كتابات محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول 1984م وتاريخ الجزائر المعاصر 1999. وكتاب أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956. ومحمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني 1956-1962م ونور الدين دردور سمير، الخدمات الصحية أثناء الثورة التحريرية.

الصعوبات

- صعوبة تحديد مفهوم البعد الاجتماعي من خلال مواثيق الثورة، إلا أننا ارتأينا لدراسة القضايا الاجتماعية التي عالجتها الثورة.
- صعوبة الإلمام بحيثيات الموضوع.

- صعوبة تسجيل بعض الشهادات الحية.

مدخل: الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل اندلاع الثورة التحريرية 1945 – 1954

المبحث الأول: البنية الاجتماعية

المطلب الأول: التركيبة السكانية

المطلب الثاني: الأوضاع المعيشية

المبحث الثاني: التعليم والصحة

المطلب الأول: التعليم

المطلب الثاني: الصحة

المبحث الثالث: الهجرة

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية على الصعيد الداخلي

المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية على الصعيد الخارجي

المبحث الأول: البنية الاجتماعية

المطلب الأول: التركيبة السكانية

أدت الظروف الاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر إلى تغير العديد من المعطيات التاريخية، فاجتماعيا عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في نسبة زيادة عدد السكان إذ وصلت ما بين عامي 1947– 1948 إلى أزيد من سبعة ملايين ونصف نسمة في الوقت الذي قارب فيه عدد المعمرين المليون نسمة[1].

في إحصاءات أخرى عن مستوى الحياة في الجزائر سنة 1954 أن عدد سكان القطر وصل إلى 09 ملايين و528 ساكنا منهم مليون و42.000 أوروبي، ويمثل السكان الأوروبيون عشرة في المائة من مجموع السكان وأن نمو هؤلاء يتوافق مع نمو سكان فرنسا[2].

ويعود ازدياد السكان الجزائريين إلى انخفاض في نسبة الوفيات، فبعد أن كان عددهم 5150000 عام 1931، ارتفع عددهم ليصل إلى 8450000 في عام 1954. بلغ معدل ازديادهم 2.85% في نفس السنة، ولذلك فإن سكان الجزائر من أصغر شعوب العالم سنا فنسبة 52.6 عمرهم دون 20 سنة و100 ولد تقل أعمارهم عن 14 سنة، وهذه الديموغرافيا السريعة تؤكد أن سكان الجزائر أكثر من الأوربيون[3].

أما سكان الريف فهم يمثلون الأغلبية من الجزائريين، وذلك لاعتمادهم على الأراضي الفلاحية والزراعة لكسب غذائهم حيث تبلغ مساحة الأراضي أحد عشر مليون هكتار منها

[1]– صغير مريم: مواقف الدول العربية للقضية الجزائرية 1954 – 1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص22.

[2]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954 – 1962، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص26.

[3]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت– باريس، 1982، ص 129.

ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف معمر[1].

أدى الاحتلال الفرنسي إلى توسع استيطاني حاقد على الشعب الجزائري إلى وجود ثلاثة أنماط من السكان:

- **السكان الأصليون:** الذي سلط عليهم الاستعمار الفرنسي كل أنواع القهر، وأخرجهم من ديارهم وجردهم من ممتلكاتهم وأرزاقهم وسد أمامهم سبل العيش، وتركهم مشردين هائمين على وجوههم طلبا للحياة والرضى بالعيش البسيط[2].
- **الفئة المستوطنة:** هي الفئة الوافدة من وراء البحر جمعت جنود مرتزقة ومغامرين وخريجي سجون وأسرى حرب، وذوي سوابق عدلية، وتم زرعها في الجزائر، وتمكنت هذه الفئة من تملك الآلف من الهكتارات من الأراضي الزراعية، وشيدت لها المستوطنات وتحولوا إلى أسيادا على العباد والبلاد، ازدادت قوتهم مع تعاقب الأيام والسنين وأصبحت تشكل لوبيا قائما بذاته متمردا فيما بعد على السلطة الفرنسية[3].
- **الفئة اليهودية:** وقد كانت متواجدة في الجزائر قبل الغزو الفرنسي والتي أصبح لها شأن بموجب قانون 1870 الذي مكنها من الانتفاع بالأرض والتوظيف وإدماجها ضمن الفئة المستوطنة[4].

المطلب الثاني: الأوضاع المعيشية

عاش المجتمع الجزائري أوضاعا اجتماعية مزرية وهذا بسبب تدني المستوى المعيشي للغالبية الساحقة من الجزائريين، فالفقر كان باديا على حياتهم طوال الوقت وأضحى همهم

[1]– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1984، ص ص 41– 42.

[2]– الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية، تنظيم ووقائع 1954 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر –والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 21.

[3]– جوان غليسي: الجزائر الثائرة، ط01، منشورات دار الطليعة، تر: خيري حمادة، بيروت، 1961، ص ص 18–19.

[4]– الهادي درواز: المرجع السابق، ص 21.

الوحيد هو توفير القوت اليومي لعائلاتهم في مقابل حياة الترف التي كانت تعيشها الأقلية الأوروبية، كانت حياة الحرمان هي السمة الغالبة على حياة الجزائريين الذين كانوا يكتفون بالخبز والشعير والماء[1]، فالجزائر التي كانت تصدر القمح والشعير أصبحت مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانها[2].

فسكان الريف[3] الذين يمثلون الأغلبية يَحيُون حياة متدهورة وسيئة بسبب عمليات النهب والسلب للأراضي الفلاحية، فقد بلغت جملة المساحة الزراعية المغتصبة من الفلاحين الجزائريين سنة 1954م 15 مليون هكتار تقريبا، وكان من الفعل أن يؤدي ذلك الاغتصاب الاستعماري للريف الجزائري إلى إفراغ معظم مناطقه الخصبة من أهلها الأصليين، الذين دفعوا إلى الأراضي القاحلة حيث تنعدم الخصوبة والمياه وانخفاض الإنتاج الزراعي ونقص الثروة الحيوانية[4].

نضيف إلى كل ذلك العديد من الضرائب المرهقة المسلطة على المزارعين الجزائريين دون غيرهم وانعدام الأدوات الزراعية الحديثة، حيث أصبح 45 في المائة من الفلاحين الجزائريين لا يعملون سوى 45 يوما في السنة الأمر الذي جعل دخلهم لا يتجاوز 22 ألف فرنكا[5]، وهذا ما أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري وفقره، حيث تشتت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائريا عام 1954[6].

---

[1]–عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 318.

[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 40.

[3]– صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف ضد الحضر وإذا أطلقت على شخص تعني أنه ساكن في الريف أين يقومون بأعمال الزراعة ويقصد بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون. للمزيد ينظر: إدريس خضير: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، موفم للنشر، الجزائر، 2003، ص 78.

[4]– البخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2012، ص96.

[5]– المرجع نفسه: ص ص 96 – 97.

[6]– عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 256.

وبسبب هذه الحياة المزرية انتشرت البطالة بشكل كبير، فمن بين ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف من الجزائريين الذين هم في سن العمل منهم فقط مليون وستمائة ألف يرزخون تحت نير البطالة الدائمة، وحوالي ستمائة ألف في حالة بطالة جزئية وهذا حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 1954، هذا ما يفسر ازدياد حركة الهجرة لسنة 1947 هروبا من البؤس وبحثا عن لقمة العيش[1]، حيث استقروا في المدن على الأطراف في أحياء بنوها بأنفسهم من القصدير وعلب الأطعمة الفارغة، وأصبح أكثر من نصف مليون شخصا يسكنون هذه الأكواخ بين خمسة وعشرة أشخاص في خيمة واحدة، حيث لا غذاء كافي ولا عناية صحية ولا عمل يوفر لهم بعض الحاجيات الضرورية، وهذا ما أدى بهم إلى الاشتغال بالأعمال الشاقة مثل الحفر ونقل التربة[2].

[1]– جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 211.

[2]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 52.

المبحث الثاني: التعليم والصحة

المطلب الأول: التعليم

عملت سياسة الاستعمار الفرنسي التعليمية بكل ما لديها من قوة للقضاء على مصادر الثقافة والدين الإسلامي، فهدموا الكثير من المساجد وحولوا أعدادا كبيرة منها إلى كنائس وثكنات وإلى ملاهي، كما وجه الاحتلال أنظاره صوب المثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفى من نفى وزج بهم في السجون، وظل يطارد ويضطهد كل من بقي طليقا لمنعه من القيام بواجبه نحو المجتمع[1].

فالأمية لم تكن سائدة في الأوساط الجزائرية قبل الاحتلال سنة 1830، فكانت الكتاتيب والمساجد والزوايا تقوم بمهمتها في تعليم الأمة وتنشئتها النشأة العربية الدينية الصالحة[2]، فالسلطات الفرنسية عملت على محو الشخصية الجزائرية وتجهيل شعبها وذلك بمحاربة والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية باعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات التعليمية التي تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري، فلقد بلغت نسبة الأمية 94% بين الرجال و96% بين النساء عام 1954، ومن مجموع 6000 آلاف طالبا مسجلا بجامعة مدينة الجزائر خلال العشر السنوات قبل اندلاع الثورة يوجد من بينهم 500 جزائريا وقد سبب هذا الوضع في انتشار البدع والخرافات والعادات السيئة في أوساط الأميين خاصة في الأرياف[3].

واصل الاستعمار محاربة لغة البلاد وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها، وكانت تحرق كل ما تعثر عليه من كتب ومكتبات ومنها مكتبة الأمير عبد القادر، ولم

---

[1]– أحمد حلواني: الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من (1955 – 1954)، دراسة لمواقف التيارات السياسية، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017، ص42.

[2]– أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1956، ص 139.

[3]– عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 124 – 187.

يغفل الإدارة الاستعمارية عن تأسيس مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية، وإصدار قوانين من أجل التضييق على الراغبين في تعلم اللغة العربية[1].

كان التعليم في الجزائر متعدد الأنواع فهناك على الأقل تعليم فرنسي وتعليم مزدوج وتعليم عربي حر، والتعليم الفرنسي الرسمي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وممثليها وهو ما تسميه المراجع عندنا بالتعليم العمومي أو التعليم العام، وهذا النوع من التعليم يضم المستويات الثلاثة وهي الابتدائي والمتوسط والعالي، والتعليم حسب القانون الفرنسي إجباري ومجاني بخصوص أبناء المعمرين دون الجزائريين، لذا نجد أكثر من مليون ونصف المليون من الأطفال الجزائريين كانوا سنة 1952 خارج المدارس[2].

كان المجتمع الجزائري يشعر بأن التعليم الفرنسي يمس شخصيته، فرفض هذا التعليم حتى بعد أن أصبح إجباريا، ولم يبقى له إلا المحافظة على وجوده واضطر إلى قبول هذا التعليم كوسيلة ضرورية لحل مشاكل الحياة[3].

التعليم الابتدائي: نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين هم في سن الدراسة كلهم يُقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم وبواسطة معلمين ذوي كفاءة تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه، أما الأطفال الجزائريون عندما يبلغون سن الدراسة لا يجدون سوى مقعدا واحدا لكل خمسة ذكور، ومقعدا آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة، معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة، مما يؤكد أن 07% فقط من أبناء الجزائر كانت لهم فرصة التعليم، إضافة إلى نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والاحتجاج خاصة[4].

---

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 60.

[2]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 259.

[3]– أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 418.

[4]– العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص 21 – 22.

التعليم الثانوي: إن عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951 لم يكن يمثل سوى 11.6% من مجموع المسجلين في الثانويات وفي سنة 1954 بلغ عددهم ستة آلاف ومائتين وستين طالبا من جملة خمسة وثلاثين ألف تلميذا، علما بأن عدد السكان الأوروبيين كان في ذلك الوقت أقل من عشر العدد الإجمالي للسكان[1].

ومن بين أساتذة التعليم الثانوي يوجد 105 أستاذا يدرس بالعربية ومن 150 إلى 200 أستاذا مسلما بالثانوي من بين 1434 أستاذا وأستاذة[2].

التعليم العالي: كان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد عن ستة من بين حوالي 600 أوربيا[3]، ومع اندلاع الثورة ارتفع ذلك العدد ليصل إلى خمسمائة وتسعة وثمانين طالبا من بينهم إحدى وخمسين طالبة، أما الطلبة الأوروبيون فقد كان عددهم سبعة آلاف وثمانمائة طالبا، وفي ظل هذه الظروف بدأ بقية شباب الجزائر الراغبين بالتعليم بالسفر نحو جامعات الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب الأقصى والأزهر في مصر ليصل عدد الطلبة الجزائريين في دول شمال إفريقيا عام 1954 إلى ألف ومائتين وسبعين طالبا[4].

المطلب الثاني: الصحة

لا شك أن تدهور المستوى المعيشي هو سبب كافي لتدهور الحالة الصحية للجزائريين، فضلا عن ذلك الأوضاع السيئة للأحياء السكنية حيث تتراكم فيها الأوساخ والقاذورات، واستخدام المياه غير الصالحة للشرب، وسقي المزروعات بواسطة المياه الملوثة والنقل غير

[1]– مركز الخطابي للدراسات: الملحمة الجزائرية السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962) وأبعادها السياسية الاجتماعية والعسكرية، إدلب، سوريا، 2022، ص ص 47– 48.

[2]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 263.

[3]– العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 22.

[4]– مركز الخطابي للدراسات: المرجع السابق، ص 48.

الصحي للمياه كل ذلك وغيره من العوامل أدت إلى جعل الجزائريين مهيئين للإصابة بمختلف الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العالم[1].

انتشرت الأمراض والأوبئة والوفيات بشكل كبير جدا، وارتفعت نسبة الوفيات بين عامي 1945 و1946 إلى أكثر من 30 في الألف وذلك نتيجة الفقر والجوع وضيق المسكن الذي كان عبارة عن أكواخ حتى تحولت إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض المعدية[2].

إن تدهور الوضعية الصحية تختلف من منطقة إلى أخرى، فالمناطق الحضرية التي يقطنها غالبية أوروبية شهدت تحسنا ملحوظا لاهتمام الإدارة الاستعمارية بالقطاع الصحي والذي كان يمتاز بالتطور والحداثة عكس القطاع الريفي الذي كان يعيش وضعية سيئة ومتدهورة[3]، وأغلبية الجزائريين لا يعرفون الطبيب أو المستشفى أو المستوصف ولا تستعمل الأدوية، فمعظم الأهالي في الأرياف والقرى يتداوون بالطرق التقليدية مثل: استعمال الأعشاب باختلاف أنواعها واللجوء في كثير من الأحيان إلى الرقية واستخدام النار والتمائم[4]، وكان يتم الاستنجاد بكل شخص له مؤهلات في الطب والعلاج والإغاثة من أطباء وممرضين قدماء[5].

---

[1]– صباح نوري هادي العبيدي: الجزائر سنوات الحرب العالمية الثانية 1939–1945، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث، إشراف: صباح مهدي رميض، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 292.

[2]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص58.

[3]– يمينة مجاهد: تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830 – 1962، أطروحة شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فغرور دحو – قيلان اللوم، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، الجزائر، 2017–2018، ص 112.

[4]– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 47.

[5]– سمير نور الدين دردور: الخدمات الصحية أثناء الثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 23.

حسب شهادة طبيب عسكري فإن الإسعاف الطبي غير موجود في الجزائر، غير أنه يجب علاج الأهالي، ولا يمكن أن تتوقف عند مستشفيات المدن الكبرى فالأهالي موجودون في القرى، كل بلدية يجب أن يكون لها مستشفى وكل دوار يجب أن يكون له مستوصف.[1]

رغم أن السكان الجزائريين يزيدون على عشرة ملايين نسمة إلا أنه لا يوجد سوى 1851 طبيبا و660 مولدة 661 صيدليا و462 طبيب أسنان، ومن بين 1851 طبيبا لا يوجد منهم إلا 1145 في المدن الثلاث قسنطينة وهران والجزائر، أما باقي المدن الكبيرة فلا يوجد بكل منها سوى خمسين طبيبا، والباقي 350 طبيبا موزعون بنسبة 04 إلى 06 أطباء لكل مائة ألف شخص، في حين نجد مدينة الجزائر بها طبيبا واحدا لكل عشرة آلاف ولكل ثلاثين ألف شخصا، وفي الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصفا أغلبها يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج، في هذه المستشفيات لا يوجد إلا 256000 سريرا منها 600 في مستشفيات الجنوب أي بمعدل 2.5 سريرا لكل ألف شخص، إلى جانب ذلك هناك عجز كبير في قلة الممرضين، هذا كله في المدن والقرى الصغيرة القريبة منها، أما الريف فكل شيء منعدم فيه فلا أطباء ولا ممرضين ولا مستشفيات[2].

[1]– محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص ص 282 – 283.

[2]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 59.

المبحث الثالث: الهجرة

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

1 – تعريف الهجرة:

الهجرة في اللغة كما قال العلماء من الهجر، ضد الوصل، والهجرة: الترك، والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه من غيره، والمهاجر من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية[1]، وكلمة هاجر مأخوذة من الفعل الرباعي "هاجر" والاسم "هجرة" والفعل هاجر، وهجرة غير هاجر، فقد يترك الإنسان مكانا ويقيم فيه وهذا معناه هجرة، أي يترك وهو عن قلة وضيق يدفع إلى الهروب[2].

جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل الهجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[3].

أما اصطلاحا فهي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة، أما الهجرة من منظور علم السكان (الديموغرافيا) أنها الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا[4].

2–الهجرة الداخلية: هي الانتقال من مكان إلى آخر ومن قرية إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى أو من ولاية إلى أخرى، وداخل نطاق الدولة الواحدة[5]، تكمن الهجرة الداخلية في الحركات

---

[1]– أحمد بن محمود الذيب: الهجرة والمهاجر، جمع وترتيب: راجي عفو ربه المجيب، منشورات وزارة الإعلام المملكة العربية السعودية، 1414هـ/1994، ص11.

[2]– سامية بن فاطمة:" الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830– 1962"، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدرها جامعة الأغواط، ع 27، نوفمبر 2017، الجزائر، ص 123.

[3]– محمد غربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 20.

[4]– المرجع نفسه: ص 20.

[5]– أحمد محمد إبراهيم أحمد الشال: "توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد رقم 41، عدد04، أكتوبر – ديسمبر 2020، ص 285.

السكانية التي تحدث داخل الدولة والتي غالبا ما تحدث بين الريف والمدينة لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من فرص عمل، الخدمات المختلفة المعامل والشركات الصناعية، عكس الريف الذي يتميز بظروف صعبة وتقل فيه عوامل جذب السكان[1].

3-الهجرة الخارجية: يقصد بها تلك الحركات السكانية التي تتم عبر الحدود الإقليمية للدولة كانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه، ويقصد بها انتقال السكان من دولة إلى أخرى بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة، من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية[2].

المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية على الصعيد الداخلي

بسبب الأوضاع المتدهورة والمزرية، وسياسة مصادرة الأراضي الفلاحية أدى ذلك إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن، وسكنوا في الأحياء القصديرية وتعرضوا إلى مختلف أنواع التمييز العنصري[3].

ومن الأسباب أيضا استيلاب الأراضي من أصحابها الشرعيين الجزائريين وتسليمها للأوروبيين، وللشركات الاستغلالية الكبرى في إطار خدمة الاقتصاد الاستعماري، فقد بنى الاستعمار الفرنسي 972 قرية استيطانية، ووزع ما يقرب 1.5 هكتارا على الأوروبيين من أجود الأراضي الساحلية، هذا ما جعل الجزائريين لا يجدون ما يفعلونه لكسب قوتهم اليومي مما أدى بهم إلى الهجرة إلى المدن مثل وهران وعنابة[4].

تم إحصاء أكثر من 52 ألف كوخا قصديريا وهي نسبة مرتفعة جدا بسبب الانتقال المتواصل لسكان الأرياف نحو المدن سنة 1954، وقد أدت هذه الهجرات المتواصلة إلى ضعف الاقتصاد المعيشي عبر كامل مناطق البلاد[5].

---

[1]- محمد غربي وآخرون: المرجع السابق، ص ص 22 – 23.

[2]- أحمد محمد إبراهيم أحمد الشال: المرجع السابق، ص 285.

[3]- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 186.

[4]- يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 206.

[5]- صاري جيلالي، محفوظ قداش: نزعة ملكية الفلاحين، ط1، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1975، ص 266.

أدت الهجرة إلى المدن إلى انتشار وظهور الأمراض والأوبئة وارتفعت نسبة الوفيات بسرعة في كل الأحياء القصديرية، كما أن عاداتهم وتقاليدهم أثرت عليهم سلبا لرفضهم نظم المدن[1].

إن المهاجرين[2]نحو المدن كانوا في حقيقة الأمر فاقدين لأي تكوين علمي أو فني، فالريف لم يكن محظوظا في قطاع التربية والتعليم، كان هؤلاء المهاجرون يأملون في إكمال تعليم أبنائهم بالمدن الكبرى، سرعان ما تزايدت البيوت القصديرية بالجزائر بسبب توافد المهاجرين، ومثال عن ذلك مقاطعة الجزائر العاصمة والتي كانت تشهد توافدا كبيرا للمهاجرين فقد عرفت نموا متواصلا وصل إلى 125000 سكنا قصديريا سنة 1954[3].

أما منطقة وهران فقد أدت الهجرة إليها إلى انتشار الأحياء القصديرية فيها، وفي مدينة مستغانم كان حوالي 50% من سكانها مهاجرين جدد، وشهدت سطيف زيادة أكثر من 40% في عدد سكانها في الفترة ما بين 1948– 1954[4].

المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية على الصعيد الخارجي

عرف سكان الجزائر تزايدا كبيرا في الفترة ما بين سنتي 1945 – 1954، إذ أدى هذا النمو الديمغرافي غير المسبوق خلال فترة الاحتلال الفرنسي إلى ارتفاع ظاهرة الهجرة نحو فرنسا بسبب تردي الأوضاع المعيشية وانتشار الأمراض والمجاعة بين أوساط السكان[5].

---

[1]– محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص47.

[2]– هم الأشخاص الذين اضطروا إلى ترك منازلهم لأسباب اقتصادية واجتماعية متوجهين إلى بلد آخر بغرض العمل أو للإقامة الدائمة. للمزيد ينظر: علي زين العابدين:"الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيو ثقافية على المجتمع الجزائري، قراءة في واقع الهجرة في الفترة مابين 1914–1962"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 08، ع 13، 13 ديسمبر 2017، ص 74.

[3]– جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 260 – 267.

[4]– جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 215.

[5]– مريم صغير: المرجع السابق، ص ص 22 – 23.

ومن أجل البحث عن أوضاع اقتصادية جيدة وهروبا من الفقر والاستغلال والظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائريون، مما أدى إلى كثرة الهجرات من الجزائر إلى فرنسا والهجرة إلى البلدان الشقيقة؛ بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي، إذ بلغت الهجرة إلى فرنسا نصف مليون شخص، طلبا للعمل والبحث عن موارد الرزق لكن الإدارة الفرنسية هناك سلطت عليهم الذل، وكلفهم بأعمال شاقة بأجور زهيدة[1].

نقلت فرنسا أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، 270 ألف جزائريا منهم الجنود ومنهم العمال ليتم استخدامهم في المجال الصناعي أو الفلاحي قصد تعويض العمال الفرنسيين الذين جندوا في الحرب، حيث أن الضحايا الجزائريين في الحرب كانوا بأعداد هائلة ومعتبرة نتيجة التجنيد الإجباري[2].

وصل عدد المهاجرين سنة 1954 إلى 984000 شخصا، وفي هذا التاريخ كان نحو 79% مولودون في الجزائر يعتبرون أنفسهم في بادئ الأمر فرنسيين[3]، وفي 1942 وجهت وزارة الدفاع نداء للعمال كي يلتحقوا بفرنسا لسد الفراغ الذي تركه الجنود الفرنسيون[4]، واستطاعت وزارة العمل الفرنسية تجنيد 300.000 مغاربيا منهم 170.000 جزائريا قتل منهم 35000 أي بنسبة 51.1%[5].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1992، ص 40.

[2]– سعيد بورتان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 – 1956، دار هومة، 2001، ص ص 36 – 37.

[3]– شارل روبير أجيرون: مصدر سابق، ص 124.

[4]– محمد ياحي: " النضال الوطني للمهاجرين الجزائريون في فرنسا"، في أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 – 1962، منعقد بفندق الأوراسي، 30–31 أكتوبر 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 293.

[5]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغربي الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997، ص 139.

نستنتج أن الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل اندلاع الثورة كانت متدهورة بسبب سياسة فرنسا الجائرة المفروضة على الشعب التي أثرت على المستوى المعيشي وذلك بانتشار الفقر والأمية والأمراض، ما مهد إلى اندلاع الثورة.

الفصل الأول

البعد الاجتماعي من خلال مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962م

المبحث الأول: البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954

المطلب الأول: التعريف بالبيان وظروف صدوره

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي من خلال مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المطلب الأول: التعريف بالمؤتمر وظروف انعقاده

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في مقرارات مؤتمر الصومام

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي من خلال مؤتمر طرابلس 1962

المطلب الأول: التعريف ببرنامج طرابلس وظروف انعقاده

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي من خلال برنامج طرابلس

المبحث الأول:البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954

المطلب الأول: التعريف بالبيان وظروف صدوره

1- التعريف بالبيان:

يعتبر بيان أول نوفمبر وثيقة إيديولوجية من ضمن وثائق الثورة الجزائرية خاصة من ناحية البناء المستقبلي للدولة[1]، وهو نص تاريخي سياسي أصدرته الجماعة التي اضطلعت بتفجير الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، كان بمثابة دستور سطر منهج الإستراتيجيات السياسية والعسكرية للثورة، حدد مؤسسو البيان مهمتين أساسيتين تتعلقان بهذا المجال وهما العمل الداخلي والخارجي[2].

فقد كلف محمد بوضياف[3] التنسيق بين الداخل والخارج، بنقل هذه الوثيقة إلى القاهرة وتسليمها للوفد الخارجي للثورة، حيث قام أحمد بن بلة من الوفد الخارجي بقراءة نص الوثيقة في الإذاعة المصرية بالقاهرة[4].

---

[1]- رابح لوينسي: "بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون"، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطنيلدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع: 07، 2002، ص19.

[2]- حورية ومان: "البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائر من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956"، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدرها جامعة الأغواط، الجزائر، ع: 26، 2017، ص219.

[3]- ولد في 23 جوان 1919 بالعرقوب بمدينة المسيلة، انخرط في حزب الشعب الجزائري وارتقى من مناضل بسيط إلى مسؤول ولائي بسطيف 1946، وعين مسؤولا في بوعريريج عن حزب الشعب في أواخر 1945، وكان منخرط في منظمة الخاصة. للمزيد ينظر: رفيق تلي، "محمد بوضياف ودوره النضالي في الثورة التحريرية 1954-1956"، مجلة الأحياء، تصدرها جامعة باتنة، الجزائر، مج: 21، ع: 29، 2021، ص ص278-279.

[4]- قواسمية عبد الكريم: "أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، تصدرها جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، مج: 02، ع: 04، الجزائر، ديسمبر 2016، ص224.

2- ظروف صدور البيان:

لم يأتي بيان أول نوفمبر 1954م من فراغ سياسي وطني ودولي، بل جاء في وقت أحاطت به ظروف دولية ووطنية أدت لبناء الأفكار والعبارات المؤسسة للبيان، التي تعود إلى جذور الحركة الوطنية منذ انبعاثها في شكلها الوطني الثوري، مع ظهور نجم شمال إفريقيا سنة 1926م، وما جاء من أحداث هامة هزت الكيان الجزائري ومنها نبرز أهم الظروف التي مهدت لصدور البيان[1].

- الظروف الدولية:

- ضعف فرنسا وبريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت هاتين الدولتين في وضعية اقتصادية وسياسية حرجة وتراجعت مكانتها السياسية مع بداية تحقيق الحركات التحريرية لمطالبها وأهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال[2].

- نجاح الثورة المصرية في 1952 التي أطاحت بالنظام الملكي ودعمها لحركات التحرر خاصة الثورة الجزائرية.

- انتشار موجة التحرر في العالم الثالث[3].

- تأسيس الجامعة العربية جعل منها منبرًا للمطالب العربية أمام المجتمع، فكانت حركة الضباط الأحرار في مصر (الثورة المصرية) 1952 أول حركة عربية تتخلص من قيود الإمبريالية الغربية، وكذلك من النظام الملكي الذي لم يكن في مستوى طموحات الشعب

[1]- مراد قبال وآخرون: الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954 تحقيق الاستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة، ط1، دار التل للطباعة، الجزائر، 2018، ص07.

[2]- سباعي سيدي عبد القادر: الثورة الجزائرية 1954-1962م، مطبوعة بيداغوجية موجه لطلبة السنة الثانية ماستر تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2021-2022، ص04.

[3]- بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984، ص48.

المصري، واعتبرت هذه الحركة أول انقلاب عسكري في البلاد العربية، حيث أبرزت نظاما سياسيا جديدا، وأصبحت مصر وجهة للعرب وخاصة للحركات التحررية[1].

- الظروف الداخلية:

- اشتداد الكفاح السياسي وتطور الحركة الوطنية، حيث انتشرت لدى المناضلين الجزائريين خاصة الفكرة الاستقلالية وتبلورت لدى البعض الآخر الفكرة الثورية لما تعرض له الشعب الجزائري من مجازر في 08 ماي 1945.

- فشل المشاريع الإصلاحية التي قامت بها فرنسا وبرامج الأحزاب السياسية[2].

- في 16 مارس 1946 تم إطلاق سراح مناضلي الحركة الوطنية بموجب قانون العفو الشامل[3]، أعاد الجزائريون تنظيم أحزاب الحركة الوطنية بأسماء جديدة حيث أسس فرحات عباس حزبا له حمل اسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 04 أفريل 1946، وانخرط مناضلو حزب الشعب في أول مؤتمر تاريخي لهم تحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 15-16 فيفري 1947 بقيادة مصالي الحاج، تميزت هذه المرحلة بتأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947 للتحضير للعمل المسلح، بعد اكتشافهافي 18 مارس 1950 وتفكيك خلاياها عرف الحزب أزمة حادة، خاصة خلال فترة فيفري 1954 إلى 31 اكتوبر من نفس السنة، تقرر خلالها إعلان الثورة وتأسيس جبهة التحرير وجيش التحرير وإقرار بيان أول نوفمبر.

---

[1]- جوان غليسي: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي أبوطالب راشد ابراقي، الدار العصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص107.

[2]- المرجع نفسه، ص107.

[3]- سباعي سيدي عبد القادر: المرجع السابق، ص 05.

- عقدت اللجنة الستة اجتماعات دورية خلال شهر أكتوبر 1954، كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر الذي تم فيه الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محمد بوضياف وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد، اتفقوا فيها على كتابة بيان الفاتح من نوفمبر بحي المدنية العاصمة، وتقرر خلال الاجتماع الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة الكفاح المسلح واندلاع الثورة[1].

شكل بيان أول نوفمبر 1954م أول اتصال بين قيادة الثورة، أي جبهة التحرير الوطني وبين الشعب الجزائري حيث ترك محررو البيان للجزائريين مسؤولية الحكم عليهم وعلى عملهم من خلال أول جملة في البيان والتي تقول: «أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا». ترك للجزائريين حرية اتخاذ القرار، ويعتبر هذا اختيارا موفقا ونوع من الاستفتاء الشعبي لأن الظروف آنذاك تطلبت هذا الأسلوب[2]؛ ومن أجل ذلك سيكون الاعتماد على تعبئة كل الطاقات السليمة والشعب الجزائري وكل الموارد الوطنية للقضاء على النظام الاستعماري[3].

وبذلك كانت القيادة واعية وحريصة على خلق جبهة موحدة وكبيرة لمقاومة الاستعمار وإلا فإن مآلها سيكون مآل الثورات السابقة، التي لم يتمكن قادتها من خلق تأييد شعبي واسع لها[4]، لقد أدرك هؤلاء أن مهمة التحرير ليست في مقدور حزب أو ائتلاف أحزاب بل هي مهمة

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 283.

[2]- ليلى تيتة: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية قسم العلوم الإنسانية فرع التاريخ جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012-1013، ص 61.

[3]- الأخضر بوالطمين: "جبهة التحرير وتعبئة الجماهير"، مجلة أول نوفمبر (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، عدد خاص 68، 1984، ص 12.

[4]- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، 2010، ص 48.

شعب بكامله يجب أن يعبئ جميع قواته من أجل هذه الغاية، وتمثل في مبدأ توحيد قوى الشعب بكامله تحت لواء الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني.

عملت الجبهة على اتجاهين من أجل تحقيق هذا الهدف، مقاومة العدو بواسطة وحدات جيش التحرير من جهة والعمل على كسب القوى الوطنية للوقوف صفا واحدا في مجابهة العدو من جهة أخرى، وهذا الأسلوب الذي يتمثل في التوجه مباشرة إلى كل جزائري ومخاطبة ضميره ووضعه أمام مسؤولياته؛ وأن تتجاوز القيادات القائمة والتوجه مباشرة إلى المواطنين بعمل سياسي بعيد النظر، عميق التبصر[1].

لقد راهنت جبهة التحرير الوطني على دور الفئات الشعبية الحيوية باعتبارها الوقود الضروري للانتصار، وأدركت منذ البداية أهمية المشاركة الجماعية للسكان في المجهود الثوري، فقد مثلت صمام الأمان[2].

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954

تضمن بيان أول نوفمبر 1954 إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة[3]، واقترن فيها مفهوم الدولة الاجتماعية بالطابع الديمقراطي الذي ذكر في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي اعتبرته أحد مبادئها الأساسية[4].

---

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات...، المرجع السابق، ص 285.

[2]- عبد القادر خليفي:"استقطاب الجماهير الجزائرية في أدبيات ثورة أول نوفمبر 1954م"، مجلة دراسات، تصدرها جامعة قسنطينة 2، مج:07، ع:05، 2016، ص 226.

[3]- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954(نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس): إعداد حزب جهة التحرير، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، 2008، ص08.

[4]- محمد جغابة: بيان أول نوفمبر الدعوة إلى الحرب رسالة للسلام قراءة للبيان، تق الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 1999، ص60.

لم يكن المقصود بالمبدأ الاجتماعي في البيان فكرة الاشتراكية التي جاءت إلى مواثيق الثورة، فالشيوعية غير مرغوب فيه رغم الإعجاب الذي جسدته مقالات جريدة المجاهد من التجارب الصينية واليوغوسلافية وغيرها[1]، وهذا ما صرح به لخضر بن طوبال: "عندما سأل عن مستقبل الاشتراكية كنظام في الجزائر قال لا نقول إن الجزائر ستكون اشتراكية لكن سوف تصبح اجتماعية"[2].

جاء في البيان: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية"، وورد مصطلح ديمقراطية اجتماعية عوضا عن ديمقراطية واجتماعية بمعنى إسقاط الواو بين الكلمتين الذي جعل المعنى يختلف في العبارة الأولى تم تحديد نوع الديمقراطية ذات النمط الاشتراكي، بينما الثانية تم فيها ترك المجال مفتوح لتحديد طبيعة الديمقراطية.

يقول رابح لونيسي: "إن مسألة إسقاط الواو كان متعمدا من قبل الأشخاص الذين قاموا بترجمة البيان إلى اللغة العربية، أما كلمة السيادة فهي إقرار برفض التبعية والوصاية الفرنسية"[3].

بيان أول نوفمبر 1954 كان دستورا للثورة التحريرية إذ اعتبر بمثابة مرجعية للثورة من خلال ما جاء في بنوده[4]، بالنسبة للأهداف الداخلية ذكر البيان هدفين:

---

[1]-رابح لونيسي: محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص46-47.

[2]- يخلف الحاج عبد القادر: "أبعاد أول نوفمبر 1954 بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل"، الجملة الجزائرية للسياسة والأمن، تصدرها جامعة وهران 2، الجزائر، مج:01 ،ع:01، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة الجزائر، 2022، ص18.

[3]- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية -دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، رسالة دكتورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص116.

[4]- جمال يحياوي: "القضاء الثوري 1954-1962، خصائص ومرجعيات"، فيأعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، 16-17 مارس 2007، جامعة الأمير عبد القادر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص122.

- **التطهير السياسي:** الذي تمثل في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال إعادتها نحو نهجها الحقيقي، والقضاء على كل مخلفات الفساد.

- **التعبئة الشاملة:** بمعنى جمع الطاقات الحية لدى الشعب الجزائري وانخراطه في العمل الثوري لتوجيه كل الجهود من أجل تصفية الاستعمار[1].

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي من خلال مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المطلب الأول: التعريف بالمؤتمر وظروف انعقاده

1- التعريف بالمؤتمر:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ الثورة الجزائرية، فهو أول لقاء تاريخي يجمع قادة الثورة في 20 أوت 1956[2]، فكرة انعقاده خطرت ببال المجاهدين منذ بداية الثورة، وكانوا بين خيارين كما يقول الأخضر بن طوبال[3]: "التنظيم أولا ثم إعلان الثورة، أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاختيار الحل الأول"[4].

تم الإعداد لهذا المؤتمر بإشراف عبان رمضان وموافقة العربي بن مهيدي بعد وصوله إلى مدينة الجزائر ومساعدة يوسف بن خدة. قد عينت لجنة تكونت من محمد لبجاوي وعبد

---

[1]- يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص ص121-122.

[2]- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص131.

[3]- اسمه سليمان بن طوبال: ولد سنة 1923 بميلة، عين عضوا لمؤتمر الصومام ثم وزيرا للداخلية بالتشكيلات الحكومية الثلاثة، التحق بحزب الشعب الجزائري بالمنظمة الخاصة، أطر رفقة زيغود يوسف هجومات 20 أوت 1956، للمزيد ينظر: أحمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل استقلال (1830-1962) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 97-98.

[4]- بشير سعدوني: "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الافريقية، تصدرها جامعة الجزائر 2، مج: 03، ع:06، 2018، ص05.

الرزاق شنتوف وعمار أوزقان لتحضير هذه الوثيقة وعرضها على المجتمعين[1]، وكان مقررا أن يتم الاجتماع في المنطقة الثانية ولكن بعد المسافة لم يسمح بذلك، فاجتمعوا بإفري قرب اقبو بالمنطقة الثانية وحضر المؤتمر كل من زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، علي كافي، عميروش من المنطقة الثالثة وغيرهم من القادة[2].

2- ظروف انعقاده:

تم عقد المؤتمر في ظروف كان الاستعمار مصمما القضاء على الثورة ومن بينها نذكر[3]:

- كانت لأحداث 20 أوت 1955 الأثر الكبير في مسار الثورة للوصول إلى عقد المؤتمر، حيث توسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري[4]، نفذ جيش التحرير الوطني العديد من الهجومات العسكرية في مختلف الجهات، خاصة في المنطقة الخامسة إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة أدى هذا إلى انعدام الأمن داخلها[5].

- اتصل رئيس الحكومة الفرنسية"جي مولي" بالبعثة الخارجية للثورة وفي يوم 10 أفريل 1956 وصل السيد جوزيف بيغار الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران إلى القاهرة كمبعوث شخصي لرئيس الوزراء وبدأت المباحث بينه وبين ممثل الجبهة محمد

---

[1]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد صالح المثلوثي، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص181.

[2] - زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص29.

[3]- عبد الله مقلاتي: المرجع ي تاريخ الثورة الجزائرية ونصومها 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص61.

[4]- ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص131.

[5]- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002، ص78.

خيضر، كان هدف المبعوث الفرنسي جس النبض وذلك بقوله: أنه ليس لكم تنظيما واحدا يغطي كل الجزائر، لذا يصعبإيجاد حل محكم ولا بد من إجراء انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر، والهدف من هذا اللقاء هو إضعاف وإرباك الجزائريين، لذلك وجب عقد مؤتمر للوصول إلى حلول[1].

أما على المستوى الخارجي فقد قام الطلبة الجزائريون بمظاهرةفي باريس بتاريخ 23 فيفري 1956، التي أثبتت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي، وكذلكمنح الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956، وطرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن للأمم المتحدة واعتبارها قضية دولية، ومساندة دول عدم الانحياز للقضية الجزائرية[2].

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في مقررات مؤتمر الصومام

سعت قيادة الثورة الجزائرية وجبهة التحرير من خلال ميثاق الصومام للاهتمام بالجانب الاجتماعي، كما عملت على القيام بمهامها أمام الشعب وأن لا تتركه خاضعًا للقوانين الاستعمارية التي عانى من ظلمها سنين طويلة، فاتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق مباشرة بتنظيم التعامل بين الناس في جميع أمور حياتهم من بينها:

1-الأحكام القضائية: من خلال مؤتمر الصومام أقرت جبهة التحرير الوطني وأمرت أفراد الشعب بعدم الذهاب واللجوء إلى المحاكم الاستعمارية لتحكم بينهم فيما ينشب من خلافات مدنية أو جنائية ومن اجل تحقيق هذا الغرض أنشأت لجانا مختصة على مستوى القسمة

[1]- مصطفى الهشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س)، ص108.

[2]- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوسمحة، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2011، ص50.

والناحية تتولى حل النزاعات بين أفراد الشعب، ويكون أعضاء هذه اللجان تابعين لنظام جبهة التحرير السياسي[1].

هذه اللجان في البداية كانت تعرف بـ "لجان الصلح"، لكن بارتفاع عدد المنضمين للثورة ومقاطعة المحاكم الفرنسية أصبح ضروري تكوين نظام قضائي عرف بلجان العدل، التي كانت تحل النزاعات والخلافات بين المدنيين، كما تشكلت محاكم ثورية للنظر والفصل في القضايا بين أطراف جيش جبهة التحرير[2].

مقاطعة الإدارة الاستعمارية لمختلف مصالحها، لهذا أمرت الثورة بإنشاء سجلات على مستوى الدواوير والقرى لتسجيل المواليد الجدد وحالات الزواج والطلاق، إلزامية استقالة جميع المتعاملين مع المصالح الاستعمارية سواء كانوا قيادا أو نوابا، باستثناء العاملين بالمرافق الهامة[3].

2- مصلحة الأوقاف: من بين الهياكل التي انبثقت عن مؤتمر الصومام مصلحة للأوقاف التي كانت مهمتها كالتالي:

- تعيين المعلمين في المدارس وأئمة المساجد وإعداد البرامج والكتب المدرسية لمختلف المستويات التعليمية أين تتولى إدارة شؤون المدارس، والمعلم يتولى أيضا بالإضافة إلى مهنته الأساسية، تسجيل الوثائق الإدارية كالولادات والعقود وحل النزاعات المختلفة، ازداد دور المعلم في هذا المجال خاصة بعد منع المواطنين من الرجوع إلى الإدارة الاستعمارية. خصصت جبهة التحرير راتبا شهريا للمعلمين تقديرا لهم يقدر بـ 10000 سنتيم شهريا.

[1]- النصوص الأساسية...: المرجع السابق، ص44.

[2]- علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة النشر، الجزائر، 1999 ص156.

[3]- النصوص الأساسية: المرجع السابق، ص45.

- العمل على نشر الوعي والمحافظة على معنويات الشعب ودعوته إلى التجنيد والتضحية في سبيل الوطن[1].

3- المجالس الشعبية: أهم ما نتج عن مؤتمر الصومام إنشاء المجالس من بينها المجلس الوطني للثورة[2] الذي يعتبر الهيئة العليا في التنظيم، حيث يقوم بإدارة حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا[3].

تم إنشاء المجالس الشعبية لتنظيم الشعب حسب الواجبات الاجتماعية والثقافية التي يتطلبها كل شعب حر، ولكي تحقق هذا الهدف جعلت مجالس الشعب في كل دوار وهو مسؤول على تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان، ويسهرعلى الأمن ويقوم بإحصاء المدن، وجمع الضرائب ويشرف على تحسين وسائل معيشة الشعب ويفصل في النزاعات حيث يقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية من بناء المدارس والبحث عن منابع المياه، ويوزع المجلس أيضا منحا شهرية لعائلات المسبلين والفدائيين والمحتاجين، يسهر على صحة الشعب في توزيع الممرضين والممرضات في البادية والقرى[4].

وزعت مهام على المسؤولين وأعضاء المجلس الشعب وهي كتالي:

---

[1]- النصوص الأساسية: المرجع نفسه، ص47.

[2]- هو الهيئة العليا التي تقود الثورة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في إقرار السلم أو مواصلة الحرب، يضم (34) عضوا نصفهم أساسي والنصف الآخر إضافي ولديه العديد من المهام. للمزيد ينظر: عبد النور خثير: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-162، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص153.

[3]- محمد لحسن أزغيدي:المرجع السابق، ص156.

[4]- المرجع نفسه: ص ص156-157.

أ- رئيس المجلس: وهو المسؤول العام والناطق باسم المجلس لدى الهياكل العمومية، قسمة، ناحية، منطقة، ولاية أو التجمعات الرسمية التي يقوم بها الجيش، ويساعده مستشارون باسم مكتب شؤون الأمة من بينهم: الواعظ الديني، والعارف بالعرف الاجتماعيوالاقتصادي... إلخ[1].

ب- مكتب الإصلاح: يرأسه عضو من المجلس الشعبي ومكلف بـ:

1- العناية بأحوال السكان المدنية وتسجيل عقود الزواج، المواليد، الإرث، الطلاق.
2- ضبط وإحصاء ممتلكات المواطنين.
3- ضبط وتسجيل وإرسال قوائم الشهداء والضحايا المعدومين عائلات الشهداء والمجاهدين.
4- تعيين الأئمة والمعلمين.
5-ضبط المنازعات والأحكام التي يصدرها المجلس الشعبي.

ج- المكتب المالي: يرأسه عضو المجلس البلدي ومهمته تتمثل في:

1- ضبط الزكاة التي يجمعونها بعد المحاصيل الزراعية والمواشي.
2- تقدير الاشتراكات على المواطنين.
3- تقدير الضرائب الحربية على المواطنين الأغنياء.
4- اخذ التبرعات والهبات النقدية والعينية.
5- توزيع المنح على أبنائها المستحقين[2].

د-المكتب التجاري: يقوم بتلبية ما يحتاجه الجيش من مؤونة وعتاد وأقمشة وملابس وآلات طبية ... إلخ.

[1]- الهادي درواز :المرجع السابق، ص64.
[2]- الهادي درواز: المرجع السابق، ص ص64-66.

هـ-مكتب الشرطة: من مهامه توفير الأمن العام للمواطنين وفك النزاعات والتوسط في حل الخلافات الثنائية ومتابعة الخونة والمجرمين معاقبة المخالفين وترصد حركة العدو، يقدم تقريره اليومي لرئيس المجلس ويتلقى منه الأوامر وينفذها[1].

4- قرارات مؤتمر الصومام في المجال الصحي:

جاءت قرارات مؤتمر الصومام في مجال الصحة لتنظيم هذا الجهاز الخاص وتأطيره وتحديد مهامه وصلاحياته والبحث على الدعم له في الخارج لاقتناء احتياجاته، وتكوين طاقمه، واستقبال الجرحى والمرضى وعلاجهم، حيث أكد المؤتمر في قراراته على تنظيم الخدمات الصحية، وهيكلة المصالح الصحية بشريا وماديا، بالتنسيق مع المستشفيات ومراكز العلاج وتوفير الأدوية،علاج الجرحى والمرضى، تقسيم المهام حيث جعل من مهام المسبل التموين بالأدوية والاعتناء بالجرحى، كما أكد المؤتمر على ضبط النظام الصحي داخليا وسن الحقوق والواجبات، وحسب مؤتمر الصومام كانت قاعدة الهرم الصحي موكلة إلى المحافظ السياسي[2]، الذي كانت توكل له وظائف عدة لصالح الثورة، إضافة إلى جهاز الصحة ومستلزماته من أدوات طبية وأدوية.

قامت قيادة الثورة بالحرص على نظام الصحة مثل قانون الجريح المتعلق بالجروح والعلاج والسلوك ونظام المعيشة، كما خصص المؤتمر رواتب لإطارات الصحة، إذ تم منح الأجور حسب درجة ومستوى الموظف في المصلحة الطبية[3]، وهي كتالي:

1-الممرضات والممرضون مثل العريفون: 1500 فرنكا فرنسيا قديما.

---

[1]- المرجع نفسه: ص66.

[2]- نظيرة شتوان: الثورة التحريرية 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد، 2007-2008، ص336.

[3]- عائشة مرجع: عوامل التطور والتنظيم الصحي للثورة التحريرية 1954- 1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، ع: 12، ص244

2-مساعدو الأطباء مثل الملازم: 2500 فرنكا فرنسيا قديما[1].

3-أطباء راتبهم مثل الضابط الأول: 4500 فرنكا فرنسيا قديما.

دعا مؤتمر الصومام وجبهة تحرير إلى تنظيم عيادات في الأرياف والإشراف على معالجة المرضى، المدنيين، ولا يتوقف الأمر على معالجته وإسعاف المجاهدين فقط[2].

وتطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام ثم تأسيس إدارة حقيقية تعتني بشؤون الصحة سنة 1957، وكلت مهمتها للدكتور محمد نقاش هذا ما أضفى صبغة نظامية للصحة يمكن ملاحظتها في تنظيم المستشفيات بالقواعد الخلفية لمساعدة المجاهدين واللاجئين[3].

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي من خلال مؤتمر طرابلس 1962

المطلب الأول: التعريف ببرنامج طرابلس وظروف انعقاده

1- التعريف ببرنامج طرابلس

ميثاق مؤتمر طرابلس هو أحد النصوص الإيدلوجية المهمة لجبهة التحرير الوطني، انعقد في 27 ماي إلى 04 جوان 1962 بمدينة طرابلس بليبيا حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة، جاء بعد أرضية مؤتمر الصومام في فترة أصبحت فيها الجزائر على أبواب الاستقلال ومن أجل التنافس على مشروع الدولة الجزائرية الحديث[4].

2- ظروف انعقاده

[1]- عائشة مرجع: المرجع نفسه، ص245.

[2]- دردور سمير نور الدين: المرجع السابق، ص245.

[3]- نظيرة شتوان: المرجع السابق، ص25.

[4]- عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص226.

ظهرت مجموعة من الظروف والوقائع التي ساهمت في انعقاده المؤتمر من بينها:

- تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة بموافقة أغلب القادة، بقيادة فرحات عباس في ندوة صحفية[1].

- الخصومة والتضارب بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان واختلاف الرأي بينهما في مختلف القضايا وتزايد الاتهامات بينهما، وأصبحت هذه الأخطاء والنقائض معروفة في قيادات جبهة التحرير بأكملها وبداية هذه الصراعات كانت سنة 1960 وذلك من أجل السلطة[2].

- وصول الجنرال ديغول إلى السلطة وإقدامه على استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة يوم 28 سبتمبر 1958، والذي قاطعه الشعب الجزائري[3].

- ومن الظروف نجد أيضا مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وذلك بخروج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة ليؤكد دعمه لجبهة التحرير الوطني والمطالبة بتقرير المصير في الجزائر واستقلالها[4].

- إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 إثر اتفاقية ايفيان التي جاءت مبنية على فصول[5].

هذه الظروف مهدت إلى النظر في مستقبل الجزائر بعد حصولها على استقلالها وسيادتها، حيث نوقشت هذه المسائل في مؤتمر طرابلس، الذي انعقد بالعاصمة الليبية بين شهري ماي وجوان 1962، وهو رابع مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكان هذا آخر مؤتمر لهذا

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص108.
[2]- صالح بالحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص59.
[3]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة ...، ص270.
[4]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص449.
[5]- علي كافي: المصدر السابق، ص285.

المجلس، من أجل دراسة مستقبل الجزائر المستقلة، والمصادقة على برنامج عام أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بـ"برنامج طرابلس".

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي من خلال برنامج طرابلس:

جاء مؤتمر طرابلس حاملا بعدا اجتماعيا وأهدافا مسطرة في هذا المجال، وواضح من هذه الأهداف أن البرنامج كان يحاول وضع سياسة اجتماعية للدولة الجزائرية، تعمل على تخليص المجتمع الجزائري من البؤس الاجتماعي[1]، لذا جاء البند الخاص بالشق الاجتماعي تحت عنوان: "تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير"، وتمثلت مطامح هذه الوثيقة الاجتماعية في:

1- رفع مستوى المعيشة:

يتمثل ذلك من خلال التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير، تحقيق التقدم والرقي إلى جانب القضاء على مظاهر الفساد والإسراف والبذخ واعتماد سياسية التقشف[2]، القضاء على البطالة والفقر والمرض والجهل الذي يعد أحد مظاهر المجتمع الجزائري الرئيسية، وأيضا حث على إيجاد العمل للبالغين وتنظيم ومقاومة الجوع وجمع الإعانات للمحتاجين، وإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع[3].

2- السكن:

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص218.

[2]- مراد بوعياش: الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم الإداري والسياسي، إشراف: معاد العقون، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010-2011. ص431.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص ص 218-281.

اعتبر برنامج طرابلس السكن من أهم المحطات التنموية في البلد لأنه يكرس كرامة المواطن الذي عانى من ولايات الاستعمار والحرب وما نتج عنها لذلك نص على إعادة بناء ما تحطم[1].

3- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية:

- حث ميثاق طرابلس على تعليم الأطفال والبالغين[2].
- ارتباط الشعب الجزائري بثقافته الإسلامية والعربية والتي من خلالها يجب على الثورة المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.
- توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم.
- استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية.
- توسيع وسائل التربية الجماهرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.
- تكييف البرامج مع واقع البلاد.

وفي هذا الجانب ارتباط المشروع الثقافي بالبعد الاجتماعي للشعب الجزائري من خلال إعادة بعث اللغة العربية والحفاظ على التراث الثقافي للشعب، خاصة بعد حصول الجزائر على سيادتها[3].

4- الصحة العامة:

اعتبرها برنامج طرابلس من المحطات الضرورية التي يجب الاهتمام بها لأنها تساهم في التنمية البشرية بشكل كبير، لذلك نص على إنشاء مدرسة التكوين الشبه طبي بالجزائر العاصمة، وإنشاء مستشفيات ومراكز وقاعات صحية، تعميم التلقيح بصفة مجانية ومكافحة

[1]- مراد بوعياش: المرجع نفسه، ص432.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي...،المرجعالسابق، ص281.

[3]-النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني...: المرجع السابق ، ص61.

كل الأوبئة والأمراض المعدية، كما حث الميثاق على إقامة نظام الصحة العمومي المجاني، والذي يجب أن يكون في خدمة المجتمع الجزائري بأكمله[1].

5- تحرير المرأة:

نص ميثاق طرابلس على إعطاء أهمية كبيرة للمرأة التي يرى أنها أدت ما عليها من خلال شجاعتها الثورية[2]، خاصة في المجالين العسكري والسياسي ومساهمتها في تحرير البلاد، لذلك وضع لها برنامج عمل مستقبلي وهو تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين، وتهيئة الملاجئ، ومساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى وتنمية البلاد.

كان لمواثيق الثورة دورا كبيرا في تنظيم المجتمع، حيث عمل بيان أول نوفمبر على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات السيادة، أما مؤتمر الصومام اهتم بتنظيم هياكل ومؤسسات الثورة للنهوض بالمجتمع، بينما برنامج طرابلس حمل أبعادا اجتماعية من خلال وضع سياسة اجتماعية بعد الاستقلال نصت على رفع المستوى المعيشي، تنظيم قطاع الصحة والقضاء على الأمية وتحرير المرأة.

من خلال هذه المواثيق تم تنظيم هياكل ومؤسسات الثورة العسكرية والمدنية، بما يعالج جميع القضايا الاجتماعية وهذا ما سوف نتطرق إليه عبر فصول الدراسة.

الفصل الثاني: دور قادة الثورة في معالجة الآفات والقضايا الاجتماعية 1954-1962.

المبحث الأول: معالجة الآفات الاجتماعية

[1]- دردور نور الدين: المرجع السابق، ص ص80-81.

[2]- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني...: المرجع السابق، ص87.

المطلب الأول: مسألة التدخين وشرب الخمر

المطلب الثاني: مسألة البغاء والسرقة

المبحث الثاني: القضاء في النزاعات بين أفراد المجتمع

المطلب الأول: إصلاح ذات البين

المطلب الثاني: تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المجاهدين والشهداء

المطلب الثالث: قضايا الأحوال الشخصية؛ الزواج والطلاق

المبحث الأول: معالجة الآفات الاجتماعية

ساهمت سياسة المحتل الفرنسي في نشر العادات الغربية والسيئة المنافية للآداب الإسلامية، ونشر كل ما يضر بمقومات ومبادئ المجتمع الجزائري وانتشار جميع الأخلاقيات السيئة والرذائل المؤدية إلى الانحلال والفساد الأخلاقي، إذا اعتبر الدخان وشرب الخمر والبغاء[1] أساس المفاسد الاجتماعية التي عانى منها المجتمع الجزائري جراء المستعمر الذي سعى جاهدا للقضاء على وحدته وتماسكه، وانتشرت هذه الآفات والانحرافات وسرى مفعولها حتى أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الشعب الجزائري، وأمام هذا الوضع عمل قادة الثورة على مكافحة هذه الآفات وإصدار قوانين وعقوبات ضدها وفق مبادئ الثورة الجزائرية.

المطلب الأول: مسألة التدخين وشرب الخمر

1-التدخين:

سعت الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى إصلاح المجتمع الجزائري ونبذ كل العادات السيئة التي كانت منتشرة فيه[2]، وهذا من خلال المنشورات التي دعت فيها إلى الابتعاد عن سائر الآفات الاجتماعية والمحرمات مثل التدخين وشرب الخمر وغيرها من الانحرافات التي حاولت السلطات الاستعمارية زرعها داخل المجتمع الجزائري[3].

ركز قادة الثورة بإبعاد الشعب عن هذه الآفات من أجل سلامة وصحة المواطنين، من جهة أخرى إلحاق خسائر باقتصاد العدو، وقد جاء في تصريح أحد المعمرين قائلا: "**أن ما يحققه**

---

[1]- رشيد مقدم: "البعد الإصلاحي في جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948 الجانب الديني والاجتماعي"، المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، يصدرها المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريس تيسمسيلت، الجزائر، مج 10، ع 01، مارس 2019، ص 33.

[2]- سميحة دري: المرجع السابق، ص 136.

[3]- باهي تركي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية- جمع ودراسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، كلية الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 174.

بيع التبغ من مداخيل يكفي وحده للقضاء على الثورة"، ومنه تم إصدار قرار بمنع التدخين على مستوى التراب الوطني.[1]

أصدرت جبهة التحرير الوطني[2] بيان في 15 جوان 1955 جاء فيه: «**إن جبهة التحرير تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين، وعدم ارتياد المشارب التي تقدم الكحول، ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من نير الاستعمار ولكنه يسمح لنا أيضا بتكبيد خسائر قوية للاقتصاد الإمبريالي**»[3]، وفي هذا الإطار اتخذت الجبهة أشد العقوبات ضد المخالفين لهذا البيان، يذكر "**المجاهد بشير زاغز**"[4]: «**تمثلت عقوبة التدخين في قطع الأنف، وأن الثورة كانت صارمة في تنفيذ أشد العقوبات ضد المخالفين لهذه القرارات**».[5]

ظهرت آثار هذا القرار على الاقتصاد الفرنسي حيث يقول "إيف كورير" (YvesCourrière): «**منعت جبهة التحرير الوطني التدخين وشرب الكحول، وخلال عدة أيام هجر المواطنون المقاهي، وأفلست معظم مصانع التبغ، مثل مصنع باسطوس**»[6].

---

[1]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 147.

[2]- تأسست جبهة التحرير سنة 1954 بعد سلسلة الاجتماعات السرية التي قام بها أعضاء الهيئة العليا في لجنة الثورة للاتحاد والعمل بمدينة الجزائر خلال صيف 1954، التي وضعوا فيها الأسس الأولى لنظام جبهة التحرير الوطني. للمزيد ينظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، (د. ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د. س)، ص37.

[3]- Harbi Mohammed: Les Archives de la révolution algérienne, Edition jeune Afrique, 1981, P 105.

[4]- ولد في 07 جويلية 1934، دائرة أورلال التحق بالثورة سنة 1957، كان يعمل أثناء الثورة ممرضا، بعد الاستقلال أصبح عضوا بالمكتب الولائي المكلف بالتنشيط والشؤون العامة ورئيس جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة التحريرية ولاية بسكرة.

5- مقابلة مع المجاهد بشير زاغز في مقر جمعية أول نوفمبر الموجودبدار الثقافة والفنون ولاية بسكرة يوم 19 ديسمبر 2023 على الساعة 10:00 صباحا.

[6]- الصادق عبد المالك: المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962، محمد العموري، محمد عواشرية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2018-2019، ص 83.

إن قرار منع الدخان والشمة أثبت مدى قدرة الثورة على فرض الاحترام والتنظيم، شمل القرار مصانع التبغ والشمة مثل بن معطي، بن شيكو، ومعاقبة كل شخص يدخن أو يشم[1]، وذلك إلزاما صارما وفقا لما جاء في نظام العقوبات[2].

2- شرب الخمر:

إن شرب الخمر كان من الأخطاء الجسمية التي كانت الجبهة والمشرع الجزائري متشددا في وضع القوانين والعقوبات وصارمة في تنفيذها اتجاه الجاني، وعليه منعت جبهة التحرير الوطني شرب الخمر، لأن فرنسا كما ذكرنا كانت تمون جيشها المتمركز في الجزائر من مدخول مادة التبغ والخمر، وقد أكد الشيخ "أحمد حماني" أن الجبهة حرمت التبغ والخمر لسببين أولهما أن الله حرم الخمر، وثانيهما أن الخمر يساهم في الخزينة الفرنسية بحوالي مائة مليار فرنكا فرنسيا قديما، وتراوحت عقوبات المخالفين لهذه الأوامر بين الغرامة المالية وقص الأذن والأنف والشفتين[3].

عمل قادة الثورة جاهدين في محاربة مراكز اللهو والاستمتاع، وذلك بالقضاء نهائيا على هذه الأماكن، ومن بين الأمثلة على ذلك ما ورد في كتاب المجاهد لخضر بورقعة حول الهجوم والقضاء على حانة كانت مشهورة ببوفاريك يقصدونها الجنود الفرنسيون، فيشربون حتى إذا ركبت رؤوسهم الخمرة على حد تعبيره، هذا ما يسهل عليهم القتل والتنكيل بالأسرى المجاهدين قررت أن تضع حدا لذلك، فدرست ظروف الهجوم وكلفت فوجا حاصره وانقض مجاهدوه على الحانة فقتلوا كل من كان فيها من ضباط وجنود العدو، ودمروا احتياطها من الخمر[4].

---

[1]- علي كافي: المصدر السابق، ص 91.

[2]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 184.

[3]- محمد غربي: "القضاء أثناء الثورة"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، تصدرها جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج: 01، ع: 01، 2009، ص 143-144.

[4]- لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص238.

المطلب الثاني: مسألة البغاء والسرقة

- البغاء:

يعتبر البغاء من الكبائر التي لم تسمح بها تعاليم الشريعة الإسلامية، ومبادئ الثورة التحريرية الجزائرية، لأنه بمثابة الداء الذي يجب الابتعاد عنه، وتجنب وقوع ذلك وسط المجتمع والأفراد باعتباره يلحق الأذى بسلامة الأشخاص الجسمية والعقلية وهذا ما يتنافى مع مقومات الثورة وعقيدة المجاهدين التي تدعوا إلى الابتعاد عن كل المحرمات والآفات الاجتماعية.

كان من مهام السياسي النصح والإرشاد ومراقبة المجتمع لأن الثورة أكدت من خلال المبادئ والتعليمات التي كانت تصدر إلى تجنب وقوع الزنا[1]، لقوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا"[2].

ومن مهام القاضي النظر في القضايا المتعلقة بالزنا أو البغاء، أين يتم التحقيق في هذه القضايا من طرف اللجان العدلية وتصدر الأحكام وفق ما جاء في الشريعة الإسلامية، تتمثل العقوبة في الجلد وأحيانا الإعدام[3].

ومن الأمثلة على ذلك يذكر يوسف يعلاوي الذي كان من كبار المسؤولين في الولاية الأولى[4]مثالا عن هذه القضايا حيث قال: "جاء المسبلون بامرأتين جزائريتين إلى المركز وقد شوهدتا مع رجلين أجنبيين داخل سيارة في مدينة سطيف متلبستين بالسكر والزنا، بعد النظر في

---

[1]- إدريس لعبيدي: "تجربة الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة بعض الآفات الاجتماعية تعليمات خاصة بالولاية الثانية التاريخية، دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للأبحاث ودراسات، مج: 06، ع: 01، ، جانفي 2023، ص ص 136- 137.

[2]- الآية: 32 من سورة الإسراء.

[3]- منى صالحي: تطور تنظيم القضاء المدني أثناء الثورة الولاية الأولى أنموذجا، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 162.

[4]- هي أوراس النمامشة ذات الحدود من الشمال سطيف ومن الجنوب الصحراء، قسنطينة وفي الغرب برج بوعريريج، المسيلة، بوسعادة، ومن الشرق الحدود التونسية، للمزيد ينظر: يحي بوعزير، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 88.

القضية والتحقيق تم إصدار حكم بالإعدام، وعند اقتيادهما لتنفيذ الحكم أخذتا تناديان وتقولان: "يا عمار إننا جزائريتان"، فأجابها: "فعلا أنتما كذلك، لكنكما جزائريتين سفيهتين، لذا وجب استئصالكما عن المجتمع الجزائري"[1].

صرح المجاهد مسعود بوكريشة[2] قائلا: "إن جبهة التحرير الوطني تنظر في القضايا المتعلقة بالزنا أو البغاء التي تحقق فيها اللجان العدلية وذلك مع الطرفين من قبل لجنة خاصة تعين من المنطقة"[3].

ومن المسائل التي عالجتها الثورة الجزائرية بالولاية السادسة التاريخية في القضاء على الأماكن المشبوهة بالمنطقة الرابعة، التي كانت منتشرة في الأماكن الآتية:

- شارع جفال العربي.
- شارع عبد الحميد زروق.
- شارع عكادي صالح[4].

وحسب الشهادات الحية نذكر منها: قضية إمرأتان من نفس العائلة، العمة التي تدعى "ب" وبنت الأخ "خ"، أصلهما من بني سرور كانتا مستوطنتان بطولقة، "ب" كانت متزوجة قبل الثورة ولديها ولد وبنت حيث قامت بخلع زوجها وأصبحت تمارس البغاء مع بعض السكان أين سكنت مع رجل دون زواج في المقابل ابنة الأخ "خ" تزوجت لكن لم يدوم زواجها أقل من شهرين ولم ترزق بأولاد.

---

[1]– الصادق عبد المالك: المرجع السابق، ص 77.

[2]– ولد سنة 1939 في أريس، كان يعمل فلاح قبل التحاقه بالثورة التي انظم إليها سنة 1959 وعمره 19 سنة كان يقوم بعملية توصيل المؤونة في كيمل وكل المناطق المجاورة، وهو الآن مسؤول قسمة المجاهدين في إينوغيسن.

[3]–مقابلة مع المجاهد مسعود بوكريشة بمنزله في إينوغيسن ولاية باتنة، يوم 02 فيفري 2024 على الساعة 15:00 مساء.

[4]–بشير زاغز: المصدر السابق.

عندما اندلعت الثورة كانتا تقومان بممارسة البغاء، رغم أن والدة المدعوة "ب" وجدة المدعوة "خ" كانتا رافضتين لهذا الأمر المنافي للشريعة الإسلامية، إلا أن كبرهما في السن وعجزها منعهما من ردعهما.

بعد أن أصدرت قيادة الثورة الجزائرية عند اندلاعها قرارا يمنع هذه الآفات، إلا أنهما استمرتا في ذلك، كان ابن عمها المكنى "ق" ضابطا في الثورة، أزعجه كثيرا هذا الأمر فقام بتحذيرهما أكثر من مرة لكنهما لم تتوقفا، فصدر بحقهما حكم الإعدام ذبحا سنة 1955، حيث جاء ابن عمها وثلاثة مجاهدين ليلا إلى منزلهما عن طريق السطح، وأثناء تنفيذ الحكم استعطفته "ب" فقالت له: " لدي أطفال صغار"، حيث كانت مرضعة أيضا، إلا أنه قال لها: "لو أنك فكرتي في الله وفي هذا الأمر قبل الاستمرار في هذا الشيء الشنيع"[1].

واحتراما لزوجة عمه والأطفال الصغار تم أخذها لسوق الغنم الموجود بطولقة -الذي أصبح اليوم متوسطة-، أين تم ذبحها وعندما انتهوا من الأمر تم إطلاق الرصاص الذي يعتبر إشارة تحذيرية لكل من تسول له نفسه القيام بهذه الأمور المحرمة.

ومن الروايات الأخرى ما حدث في بلدة بوشقرون كانت امرأة تدعى "م" تمارس البغاء أثناء الثورة التحريرية وبعد إنذارها من قبل المجاهدين بسبب ما تقوم به إلا أنها لم تتوقف، لذلك تم إصدار في حقها حكم الإعدام[2].

[1]- جهينة بوخليفي قويدر: مقابلة شفوية، 15 أفريل 2024 على الساعة 9:00 صباحا نقلا عن عمتها رحمها الله التي روت لها ذلك في السابق.

[2]- المصدر نفسه.

- السرقة:

تعد السرقة أثناء الثورة التحريرية جريمة يعاقب صاحبها تصل إلى الإعدام خاصة سرقة أملاك النظام سواء من طرف المجاهدين أو الشعب وفق لما جاء في الشريعة الإسلامية[1]، قال تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»[2].

يذكر المجاهد محمد عثامنة[3]: "أن القضاء يعاقب كل من يقوم باختلاس الأموال"[4]، يحاكم المجاهد الذي قام بالسرقة في المحكمة للمنطقة[5]، أما السرقة التي تقع بين أفراد الشعب تكون من اختصاص اللجنة الشرعية المحلية[6].

يتعرض السارق الذي يتعدى على ممتلكات الثورة من الأموال والمواد الغذائية، مثل الحبوب[7]، لعقوبة الجلد من 10 إلى 50 جلدة ويدفع غرامة مالية من 1000 إلى 100.000 فرنكا فرنسيا، مع إعادة الممتلكات المسروقة لأصحابها[8]، وعند تكرار الفعل يتعرض لعقوبة مضاعفة يحال خلالها إلى المحكمة الثورية[9].

---

[1]- إدريس لعبيدي: المرجع السابق، ص 136.

[2]- الآية 38، من سورة المائدة.

[3]- ولد في 23 مارس 1936 بلدية أشمول "اريس" كان مناضل سياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل التحاقه بالثورة التحريرية 1954 تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال.

[4]- مقابلة مع المجاهد محمدعثامنة بمنزله الكائن بدائرة أريس ولاية باتنة، يوم 02 مارس 2024 على الساعة 14:00 مساء.

[5]- إدريس لعبيدي: المرجع السابق، ص 136

[6]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 188.

[7]- صادق مزهود: "القضاء بالولاية الأولى التاريخية الثانية نماذج من الناحية الثانية(ولاية ميلة)"، في أعمال الملتقى الوطني الأول إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة(الجزائر)، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص95.

[8]- الصادق عبد المالك: المحاكمات العسكرية...، المرجع السابق، ص83.

[9]- الصادق عبد المالك: "ومضات حول القضاء خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، مج: 04، ع: 02، 5 جوان 2022، ص 135.

المبحث الثاني: القضاء في النزاعات بين أفراد المجتمع

المطلب الأول: إصلاح ذات البين

أصدرت جبهة التحرير مع بداية الثورة أوامر للشعب الجزائري تمنعهم من اللجوء للمحاكم الفرنسية، كما أمر جيش التحرير الوطني بوقف كل المنازعات السابقة المعروضة أمام المحاكم من أجل خلق قطيعة بين الشعب والسلطة الفرنسية[1].

يعد القضاء مجالا مهما لذلك سعت جبهة التحرير إلى إنشاء مؤسسة قضائية وسط المنظومة القضائية الفرنسية، دعت فيها الشعب إلى اللجوء لها في فك النزاعات[2]ومعالجة مشاكلهم أمام رجال الثورة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[3].

تم إسناد مهمة القضاء من المسؤول العسكري إلى المسؤول السياسي، كما تم إنشاء لجان الصلح التي تعمل على فض النزاعات بين المواطنين[4]، كان في كل دوار لجنة عدل تعقد جلستها يتم اختيار المكان من قبل رجال الدرك تكون في الليل تجنب لاكتشافها من قبل العدو وحفاظا على سرية وأمن المحاكمة وسلامة المتقاضين[5].

لم تكن للجان الشرعية مقرات وأماكن ثابتة بل تتنقل لمكان الخصومة لفض النزاع وتقوم بالتحقيق في القضية وإصدار الحكم[6].

---

[1]- محمد غربي: المرجع السابق، ص 138.

[2]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 177.

[3]- الصادق عبد المالك: المحاكمات العسكرية...، المرجع السابق، ص 64.

[4]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 177.

[5]- الصادق عبد المالك: "ومضات حول القضاء خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، المرجع السابق، ص 134.

[6]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 205.

إن القضايا التي تكفل بها القضاة تتعلق بالنزاعات الشخصية التي تدخل في إطار القضاء في الأحوال الشخصية للمواطنين، والنظر في قضايا ملكية الأرض، أو مشاكل الحدود (الأرسام)، وأيضا المياه[1].

ومن قضاة جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى أوراس– النمامشة، نجد عجينة عبد الرحمن، فبعد التحاقه بالثورة سنة 1956 عين بالقسمة الثانية، وقد أشرف على المنطقة الممتدة من بريكة إلى عين مليلة، والذي عمل على حل العديد من القضايا[2].

كان القاضي في الثورة يؤدي عمله بكل إخلاص ما أدى لقلة المنازعات والخصومات، أما الحكم فكان يرضي الأطراف المتنازعة في معظم القضايا والحالات، فقد أسهم تنصيب المجالس الشعبية في القرى والمدن في دراسة النزاعات والمشاكل المطروحة[3].

وفي إطار إصلاح ذات البين تطرق المجاهد عبد الحفيظ رحموني[4] خلال شهادته عن القضاء في الأوراس أن ناحية أريس، بالولاية الأولى التاريخية كان بها قاضي يدعى "الوردي بن خيري" الذي درس في قسنطينة، عمل على حل النزاعات وإصلاح ذات البين، حيث روى لنا عن نزاع كان بين أولاد لحلوح وعرش بن بوسليمان في إينوغيسن، وذلك قبل اندلاع الثورة التحريرية، كان سبب هذا الصراع قَتلُ شخص من عرش بن بوسليمان، ومن ثم قامت السلطة الفرنسية بتغذية الصراع بينهما، ما جعل العرشان يدخلون في نزاع، قتل فيه الكثير من الأشخاص، فتطور هذا النزاع إلى أن أصبح يُمنع المرور من الواد الأبيض وكل من يقوم بذلك من كلا الطرفين يتعرض

[1]– مصطفى بن عبيد، المدعو عبيد مسعود: " القضاء أثناء الثورة التحريرية"، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 266.

[2]– سهام بوعموشة: " القضاء إبان ثورة التحرير"، ذاكرة الشعب، الموقع الرسمي لوزراة المجاهدين، نشر في 30-03-2022، متاح على الرابط الإلكتروني: https://dhakird.echaab dz، تمت الزيارة في 14-04-2024، على 11:00.

[3]– عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 44.

[4]– ولد في 23 سبتمبر 1937 بالواد الأبيض، انخرط في الثورة وعمره 17 سنة بتاريخ 09-09-1957.

للهجوم والرشق بالحجارة أو القتل، وبفضل تدخل الشهيد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى الأوراس[1].

تم إيجاد حل لهذا الصراع الذي دام قرابة ثلاث سنوات وكان ذلك سنة 1955 م، من خلال اتصاله بمجموعة من المجاهدين من كلا العرشين من أجل الصلح والتوسط بينهم، وشخصين من كبار العرشين قاموا بجمعهم في الليل، وقد جاء على لسان المجاهد عبد الحفيظ رحموني بأن الحديث الذي جرى: «أنه عيب وعار أن يدوم هذا الصراع بين عرشين لهذه المدة وأن فرنسا تستنزف وحدة أبناء المنطقة من خلال تغذية النزاعات والصراعات بين الأعراش».
لهذا تم دعوتهم إلى الصلح وضرورة الوحدة لأن مصطفى بن بولعيد يرى في الصلح خير خاصة بعد تأكده من صدق نواياهم[2].

يذكر المجاهد "بشير زاغز" في حديثه عن القضاء أثناء الثورة التحريرية في الولاية السادسة التاريخية عن وجود قضاة كان منهم من يختص في حل النزاعات بين المواطنين مثل سلطاني أمين، وقاضي آخر يختص بالقضاء العسكري للجيش والشعب مثل "أحمد ميمون الغسيري" الذي كان يقوم بإصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والأعراش إلى غاية 1955، أي قبل التحاقه بالثورة، كان يقصده جميع سكان دوار غسيرة، أين كان ينتقل إلى عين المكان لفض النزاعات. (ينظر الملحق رقم 01).

وكان يتم استشارة "أحمد ميمون الغسيري" بعد التحاقه بصفوف جيش التحرير في 02 مارس 1957، حيث اتصل به المجاهد ومسؤول الناحية آنذاك محمد بن المسعود بلقاسمي أين

[1]- ولد في 05 فيفري 1917 بإحدى القرى بمدينة أريس تلقى بها تعليمه الديني قبل أن يلتحق بالمدرسة الفرنسية بمدينة باتنة، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبدأ العمل السري لتحضير الثوري قرب قرية فم الطوب، للمزيد ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[2]- مقابلة مع المجاهد عبد الحفيظ رحموني بمتحف مصطفى بن بولعيد بأريس ولاية باتنة، يوم 11 ديسمبر 2023، على الساعة 9:00 صباحا.

كانت بداية الانشقاق الذي ضرب أطنابه بين مؤيدي قرارات مؤتمر الصومام والرافضين له، اتصل به المسؤولين للتواصل مع الأطراف المتعصبة من أجل الصلح[1].

ومن القضايا الأخرى نذكر طلب سي الحواس،[2] من بن صالح عمار حل خلافه مع الخباز مغربي مسعود من بسكرة حول مسألة الماء لسقي النخيل، تولى عبد الرحمن عثماني مقدم الزاوية العثمانية مهمة ذلك، تعتبر هذه أول قضية تحال على مسؤول القضاء في ناحية طولقة[3].

في سياق حل قضايا النزاع بين مختلف الأعراش، يذكر المجاهد عبد المجيد شلواي[4]: "أنه في بداية الثورة بمنطقة الزيبان قام سي الحواس بصلح بين عرش قمرة وعرش لعمور في طولقة، هذا الصراع الذي تسببت فيه سياسة الاستعمار الفرنسي عن طريق سياسة فرق تسد"[5] (ينظر للملحق رقم 02).

قضية تحديد ملكية الأرض

تعتبر قضية تحديد ملكية الأرض من القضايا الشائعة في المناطق الريفية أثناء الثورة التحريرية، ومن الأمثلة على ذلك نورد هذا النزاع حول أرض فلاحية، حيث تقدم خصمان إلى القاضي الشرعي تتلخص هذه الدعوى في أن المدعي يملك قطعة أرض صغيرة، أما المدعى

---

[1]- بشير زاغز: المصدر السابق.

[2]- ولد سي أحمد عبد الرزاق المعروف باسم "سي الحواس" سنة 1924 ببلدية أريس ولاية باتنة قرية مشونش، التحق بحزب الشعب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946، انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947، عين قائدا للمنطقة الثالثة الولاية الأولى سنة 1957 م جنوب الأوراس، ثم قائدا للولاية السادسة الصحراء بعد استشهاد العقيد علي ملاح، للمزيد ينظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، د. ط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 224.

[3]- ليلى تيتة: "الثورة في منطقة الزاب الغربي الظهراوي من خلال وثائق أرشيفية 1956-1957"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدرها جامعة قسنطينة2، مج 04، ع:50، 19-12-2018، ص 107.

[4]- ولد في 24 أوت 1938بقرية عين زعطوط، عرش بني فرح حوز عين توتة سابقا دائرة القنطرة ولاية بسكرة حاليا، التحق في ربيع 1955 م بالثورة كمسبل، وفي 20- 08- 1956 التحق بجيش التحرير الوطني تحت إمرة عبد الله بن بولعيد، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال. ينظر: نجيبة قرون ويسرى سعدي: المجاهد عبد المجيد شلواي، حياته ونضاله 1938، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022، ص ص 31- 39.

[5]- مقابلة مع المجاهد عبد المجيد شلواي بمنزله بولاية بسكرة، يوم 04 فيفري 2024 على الساعة 15:00 مساء.

عليه يملك أرض كبيرة، حاول هذا الأخير الاستيلاء على أرض الفلاح الفقير باعتباره مدعوما من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، أشار أنه تقدم قبل سنين بدعوى للمحاكم الفرنسية إلا أنه لم يسترجع حقه، وبعد سماع القاضي الطرفين قرر التنقل لمعاينة الأمر والاستماع للشهود بعد التأكد من حدود الأصلية لقطعة الأرض وأنها ملك للفلاح الفقير طلب من المدعى عليه الرجوع للحدود الأصلية، أعرب المدعي عن فرحه بأعلى صوت بإنصافه وعدالة المحكمة، أما المدعى عليه قال: "يا حسرة على هذا الزمان فرنسا بمحاكمها وقضائها لم تستطيع أن يحكم في قضية طال عليها الزمان ويأتي هذا الرجل بإصدار حكم عجزت فرنسا عن إصداره"[1].

قضية ميراث لقطعة أرض

رفع فلاح دعوى يقول فيها أن شقيقه استولى على جزء من أرضه وأنه يملك مجموعة من الماعز حيث زعم أنه أولى بهذا الحق الذي منح لأخيه، بعد دراسة القضية والنظر فيها من طرف اللجنة الشعبية والاستماع للمتخاصمين والشهود، انتقل أعضاء اللجنة إلى المكان لمعاينة الأرض والتحقيق في ذلك، اتضح أن المدعى عليه استولى فعلا على قطعة الأرض الخاصة بالمدعي[2].

قضية شجرة الزيتون

تقدم شخصان متخاصمان إلى اللجنة الثورية بخصوص حل لمشكلتهما التي تسببت في عداوة بين العائلتين وكان سبب النزاع يتمثل في شجرة الزيتون التي ادعى كل واحد منهما أنه ورثها عن أبيه وجده، وهي في أرض ملك للجميع تفاجأت اللجنة بتفاهة الموضوع وسبب النزاع، وأمرت المتخاصمين بإحضار فأس، وطلب المسؤول إحضار أربعة أشخاص وقلع تلك الشجرة وحملها لمراكز جيش التحرير ليتدفأ عليها المجاهدون من برد الشتاء[3].

[1]- محمد زروال: النمامشة في الثورة، ج01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 87-88

[2]- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 273.

[3]- سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج02، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص123-124.

شكوى حول قسمة الماء

إن الوثيقة المؤرخة في02 مارس 1958 بالولاية السادسة بالمنطقة الرابعة تتمثل في دعوى من طرف محمد علال ضد محمد إبراهيم الذي منع جاره من استغلال الماء لسقي أرضه، تم استدعاء المتخاصمين أمام القاضي، أين تم الاستماع لهما وللشهود وإصدار الحكم الذي تمثل في أمر محمد علال السماح بمرور الماء لأرض محمد إبراهيم مثلما كانت عليه في السابق لأن الماء ليس ملكية خاصة وهو حق للجميع، ويسمى هذا في القانون بحق الارتفاق[1].

المطلب الثاني: تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المجاهدين والشهداء

عملت جبهة التحرير الوطني على التكفل بعائلات الشهداء والمجاهدين، سعت من خلال هذه الخطوة حتى لا يشعر أي مجاهد أو منخرط في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني بأن هذه الأخيرة تخلت عنه عند وقوعه في قبضة السلطات الاستعمارية وأنها باقية إلى جانبه وتتكفل به وبأولاده وعائلته وذويه[2].

1-الاهتمام بعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء

أغلبية السكان عملوا على تقديم المساعدة واستقبال عناصر جيش التحرير الوطني، لذلك ساهمت المنظمة المدينة في تحسين وضعية عائلات الشهداء، الذين سقطوا في العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني، وكذلك المفقودين والمعتقلين، إذ تقدم لهذه العائلات وبانتظام منحا معقولة وكافية[3].

وقد تجلى ذلك في التكافل الذي تعكسه روح التضامن بين الجبهة والعائلات الجزائرية في المدن والأرياف، شملت هذه المساعدات كل المناضلين المعتقلين وعائلاتهم سواء كانت هذه

---

[1]- إسمهان حليس، ميسوم بلقاسم: "التنظيم القضائي في الولاية السادسة التاريخية، المنطقة الرابعة أنموذجا، "مجلة علوم الإنسان والمجتمع، تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، مج: 10، ع:04، 2021، ص 436.

[2]- عبد القادر تركي: سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدنين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ بلاد المغرب المعاصر، إشراف: عثمان زقب، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص193.

[3]- علي كافي: المصدر السابق، ص 192.

الأخيرة جزائرية أو أجنبية، وبنفس الطريقة سواء في الجزائر أو فرنسا، وفي هذا الطرح يشهد المجاهد عبد القادر بن عون على تكفل نظام جبهة التحرير الوطني بعائلات المدانين الجزائريين في فرنسا فيقول: «إذا سجن أحد المناضلين فإننا نتكفل بعائلاته وذويه وذلك عن طريق منحهم مبالغ شهرية لتسيير أمورهم وشراء مستلزماتهم»[1].

تذكر "هاني هدية"[2] أرملة المجاهد محمد هاني بن الهادي: «أن جبهة التحرير تكفلت بعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء وقدمت لهم العديد من المساعدات من مبالغ مالية كافية، في بعض الأحيان تقدم لهم اللباس وبعض المواد الغذائية، وذكرت أيضا بأن هذه المساعدات شملت عائلات المعتقلين في السجون»، وفي نهاية هذا الحديث ختمت بـ «جزاهم الله كل الخير لم يتركونا نحتاج أي شيء»[3].

وفي إطار التكفل بعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء يذكر أيضا المجاهد "بشير زاغز": «توجد لجنة خماسية وهي الواسطة بين جيش وجبهة التحرير تتشكل من رئيس وأربعة أعضاء منهم المكلف بالمالية والآخر مكلف بالأمن والدرك، وأخر مكلف بالشؤون الاجتماعية، يقوم بإحصاء والتكفل بعائلات المجاهدين والشهداء والمحتاجين، ومن بين العائلات نجد: بوشناف، عزوز، قناش، زواوي من بسكرة، وكانت عائلات الشهداء لها الأولوية في تلك المنحة حسب الإمكانيات، وهذه اللجنة الخماسية هي التي توصل الإعانات للعائلات مع الإمضاء، وكل لجنة لها حدود خاصة تتكفل بها»[4]، كما تضيف هاني هدية بأن الشخص الذي يقوم بتوصيل المنحة وجب أن يتحلى بالأمانة والثقة لأنه ليس بإمكان أي شخص القيام بهذه المهمة إلا من توفرت فيه الشروط اللازمة[5].

---

[1]- عبد القادر تركي: المرجع السابق، ص 193.

[2]- هاني هدية أرملة المجاهد محمد هاني بن الهادي التحق بالثورة بالولاية السادسة التاريخية.

[3]- مقابلة مع هاني هدية أرملة بمقر سكنها ببلدية البسباس ولاية أولاد جلال، يوم 17 مارس 2024 على الساعة 8:00 مساء.

[4]- بشير زاغز: المصدر السابق.

[5]- هدية هاني: المصدر السابق.

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عبد الحفيظ رحموني: «أن أرامل الشهداء كانت لهن إعانات شهرية وأيضا المحتاجين والفقراء أين يتم توزيع تلك الإعانات عن طريق اللجنة وفقا للقائمة المقترحة، من بين العائلات التي كانت تقدم لها المنح في بلدة أريس نذكر: بوقبال، مزياني، رحموني، أبركان،... إلخ[1].

إن التكفل بالعائلات من طرف عناصر جيش التحرير الوطني أخذ عدة أشكال، وهذا الدعم جاء في إطار مخطط عام لدعم العائلات المحتاجة والمتضررة بشكل مباشر من المواجهات السياسية والعسكرية مع السلطات الفرنسية خاصة في القرى والمداشر[2]، كلف جيش التحرير الوطني المرشدون السياسيون الذين صار يطلق عليهم فيما بعد اسم المحافظين السياسيين بالعديد من المهام والتي تتطلب جهودا ضخمة ومن بينها تنظيم المساعدات والإعانات لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين[3].

كما أنشأت في مؤتمر الصومام مثلما جاء الحديث عنه في الفصل الأول، المجالس الشعبية التي كانت تساعد المرشد السياسي في مهامه المختلفة والمتعددة والتي تحتوي على خمسة أعضاء لكل منهم مسؤولية خاصة به، منهم مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية الذي خصصت له جبهة التحرير الوطني اعتمادات هامة للقيام بمهامه منها: تسجيل العائلات التي تكون بحاجة شديدة إلى الإعانة وتشجيع تقديم الإعانات[4].

عملت الجبهة وجيش التحرير على نظام التموين الذي كان في البداية غير منظم وبمرور الزمن تمكنت الثورة من تنظيمه وتحديد مصادره بدقة وسرية مع تعيين مسؤولين عليه منهم المكلف بنقله وتوزيعه وضبط المداخيل من خلال الإحصاء والمراقبة المستمرة لذلك تنوعت وتعددت

---

[1]- عبد الحفيظ رحموني: المصدر السابق.

[2]- عبد القادر تركي: المرجع السابق، ص 193.

[3]- أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956م، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، (د. س)، ص 124.

[4]- جريدة المجاهد، "الثورة من الشعب وللشعب"، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع13، 21 جانفي 1957، ص03.

مصادره من بينها الاشتراكات التي كان هدفها جمع التبرعات لفائدة عائلات المجاهدين والمتواجدين في السجون، وقد أوجبتها الثورة على كل عائلة ميسورة الحال، وأعفيت منها العائلات المعوزة، الاشتراكات تكون إما نقدا أو عينا كالملابس وغيرها التي يمكن الاستفادة منها وكانت توزع بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات[1].

ومع ارتفاع عدد المعتقلين والمسجونين مما جعل عائلاتهم وأسرهم لا يجدون من يقوم بشؤونهم والتكفل بهم، لذلك قامت جبهة التحرير وجيش التحرير بتوزيع إعانات ومساعدات وحتى تقوي صبرهم وإيمانهم بالقضية الوطنية، وحسب ما تقرر في مؤتمر الصومام الذي حدد منحا ومساعدات لأسر الشهداء، وفي حالة الأسر تقدم لنساء وأطفال المعتقلين والمسجونين على حد السواء مع المجاهدين[2]، كما وفرت الجبهة الحماية لعائلات المعتقلين خاصة من انتقام المعمرين الذين يعتبرون عائلات المعتقلين من ألد أعدائهم، لذلك حرصت الجبهة على حمايتهم وتوفير الأمن لهم، فمثلا في تلمسان حرصت على حماية عائلات المجاهدين من خطر المنظمة الإرهابية "اليد الحمراء"[3].

هذه المساعدات كانت تشمل أيضا عائلات المدنيين الجزائريين في فرنسا مهما كان مكان إقامتها، إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني كانت تخضع لنظام صارم ولتنظيم محكم، حيث وضعت الفيدرالية في فرنسا النظام العام للدعم المقدم إلى عائلات المناضلين الذين سقطوا من أجل القصية الوطنية، وإلى المناضلين المعتقلين وعائلاتهم وبلغته إلى كل الولايات، يشهد المناضل الحبيب سعداني على دعم فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لعائلات المعتقلين فيقول: «كان تنظيم فدرالية الجبهة بفرنسا يتكفل بكل مناضل تم اعتقاله، كما كان يقوم بالتكفل

---

[1]- عبد الحق كركب: "التنظيم السياسي والإداري لجبهة وجيش التحرير الوطني وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية بمنطقة سيدي بلعباس 1954-1962"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، تصدرها جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، مج 03، ع: 02، سبتمبر 2020، ص ص 360-361.

[2]- ياسمينة كريمي: المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، إشراف: محمد ودع، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2، 2016-2017، ص 112.

[3]-عبد القادر تركي: المرجع السابق، ص 194.

بعائلات هؤلاء المعتقلين التي تقيم على الأراضي الفرنسية من خلال منحهم مبالغ شهرية لتدبير أمورهم»[1].

قامت بعض المناطق والولايات بدعم هذا النشاط من خلال جمع النفقات والاشتراكات، حيث نجد أن الولاية الأولى "الأوراس" قامت بصفة مستمرة بجمع اشتراكات ومقدارها مئتين من الفرنكات القديمة تؤخذ من كل عائلة، تقوم بجمعها لجنة خاصة وبصفة دورية خلال كل شهر وذلك بجمع الأموال والمواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وهذه التبرعات هي مداخيل أموال الثورة وتنفق في ميادين ومجالات عديدة منها المنح المقدمة والإعانات والمساعدات لعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء من أعضاء جيش التحرير الوطني.[2]

تمثل نشاط خلايا منطقة الزيبان في جمع الاشتراكات والتموين للثورة، حيث يقول الطاهر عثماني: "من خلال هذه الخلية كانت وظيفته جمع الاشتراكات، والقيام بإجراءات المحاسبة وتسليم الرسائل بواسطة سالم بن إبراهيم، الذي كان هذا الأخير يأتي إليه كل شهر لكي يلتقوا برابح لتقديم له ما تم جمعه، لقد كنا ندخل حوالي مليون فرنكا شهريا، وكان سي رابح يقول أن هذا المبلغ غير كافي، لقد حددت قيمة الاشتراك[3] بـ 5000 فرنكا شهريا"[4].

وفي أفريل 1956، تلقى عبد الرحمن عثماني رسالة من سي الحواس بها 34.000 فرنكا ومعها قائمة بأسماء وضع أمام كل واحد منها المبلغ الواجب دفعه لصاحبه، كانت تلك إعانات لبعض البدو والعائلات المحتاجة، وقد كلف عبد الرحمن عثماني ابن الشيخ عيسى المدعو أحمد بتوزيعها[5].

---

[1]- عبد القادر تركي: المرجع السابق، ص195.

[2]- المنظمة الوطنية للمجاهدين: أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث تسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى ديسمبر 1958، ص 57.

[3]- الاشتراك يطلق على مبلغ من المال كان المناضلون يقدمونه للثورة شهريا وتختلف القيمة النقدية باختلاف الناس وطبقاتهم وأحوالهم، للمزيد ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 14.

[4]- ليلى تيتة: الثورة في منطقة الزاب الغربي الظهراوي ...، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[5]- ليلى تيتة: المرجع نفسه، ص 109.

وفي إطار الاهتمام بالأسرى الفرنسيين نشرت جريدة المقاومة في عددها الأول رسالة لإحدى الفتيات الفرنسيات واسمها"ميشلين كوميز" (Micheline Gomes)، وهي طالبة بمدرسة الفتيات بتلمسان وكانت تسكن بطريق وجدة ببلدية الغزوات، حيث كتبت هذه الرسالة بعد أسرها من طرف جنود جيش التحرير الوطني[1]، روت فيها المعاملة التي تلقتها، وقد شعرت شعورا جيدا رغم الخوف الذي كان ينتابها في السابق من عناصر جيش التحرير الوطني، وهناك أيضا رسائل كتبها الأسرى الفرنسيون إلى أهاليهم، والت دونوا من خلالها أنهم تلقوا معاملة حسنة من قبل عناصر جيش التحرير من ناحية الأكل والعناية الصحبة، كما أقروا أن حالتهم وهم في الأسر أحسن مما كانوا عليه وهم في معسكرات الجيش الفرنسي[2].

2-الأجور والمنح العائلية:

في إطار تقديم المنح المالية لفائدة العائلات المحتاجة تطلب الأمر تجنيد نساء مناضلات للقيام بمهمة الاتصال بالعائلات ليتفقدن أحوالهن دون جلب انتباه السلطات الفرنسية[3]، وكانت رواتب المجاهدين وفق المعايير التالية:

الجندي 1000 فرنكا.

الجندي أول 1200 فرنكا.

العريف 1500 فرنكا.

العريف الأول 1800 فرنكا.

المساعد 2000 فرنكا.

الملازم 2500 فرنكا.

الملازم الثاني 3000 فرنكا.

---

[1] مهدي صفوان: البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال جرائدها "جريدة المقاوم والمجاهد أنموذجا 1954-1962"، مجلة قضايا تاريخية، ع:18، ديسمبر 2022، ص 47.

[2] – المرجع نفسه: ص47.

[3] – ياسمينة كريمي: المرجع السابق، ص 112.

الملازم الأول 3500 فرنكا.

الضابط الأول 4000 فرنكا.

الصاغ الأول 4500 فرنكا.

الصاغ الثاني 5000 فرنكا.[1]

تذكر المجاهدة هاني خيرة[2] أرملة المجاهد هاني عبد الحميد قائلة: «كانت الثورة تقوم بمنحهم منحة مالية تقدم لهم مع شخص مكلف بذلك ويكون ثقة، وتقدر قيمة هذه المنحة بـ5000 فرنكا، وذلك على حسب عدد أفراد العائلة، تمثلت هذه الإعانات في السكر والقهوة والدقيق...الخ" (ينظر الملحق رقم 03).[3]

أما في فرنسا فقد أصدرت الفيدرالية تعليمة لدعم عائلات الشهداء والمعتقلين بقيمة مالية تراوحت ما بين 2000 فرنكا إلى خمسة وعشرون ألف فرنكا حسب الحالات الواردة في التعليمة من أطفال يتامى وأرامل وأشخاص محكوم عليهم بالإعدام ومرحلين من فرنسا إلى الجزائر يتمتعون بنفس الحقوق على غرار المعتقلين في فرنسا[4].

بالنسبة لعائلات الشهداء يستفيدون من المنحة على الأساس التالي:

للريف 2000 فرنكا أجر قاعدي زائد 200 فرنكا لكل شخص.

للمدن: 5000 فرنكا أجر قاعدي زائد 2000 فرنكا لكل شخص.

الممرضون والممرضات تدفع لهم 2500 فرنكا في الشهر والأطباء العسكريون تدفع لهم أيضا 2500 فرنكا، وأطباء في مراكز الملازم الأول راتب 93000 فرنكا في الشهر[5].

---

[1]- عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى شرشور، زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، 2010، ص ص 222-223.

[2]- السيدة هاني خيرة أرملة المجاهد هاني عبد الحميد بالولاية السادسة التاريخية.

[3]- مقابلة مع المجاهدة هاني خيرة بمقر سكنها بلدية البسباس يوم 25 مارس 2024، على الساعة 8:00 صباحا.

[4]- ياسمينة كريمي: المرجع السابق، ص 113.

[5]- عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص ص 223- 224.

حددت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أشكال الدعم المالي بصفة دقيقة وذلك من خلال تحديد وجه المنح المالية للعائلات على الشكل التالي:

دعم عائلات المناضلين والمناضلات المعتقلين القاطنين بفرنسا:

- **النساء:** تتلقى زوجة المناضل المعتقل التي لا تملك أي مورد قيمة مالية ب 25 ألف فرنكا.
- **الأطفال:** الأطفال الذين يتكفل بهم المناضل المعتقل مهما كان جنسهم يتلقون مبلغ بقيمة 2000فرنكا.
- وفي حالة ما إذا ترك المناضل أباه وأمه دون أن يترك زوجة، فإن أحدهما تتم مساعدته على أساس السلم المطبق على المرأة (أي 25 ألف فرنكا والآخر يطبق عليه السلم المطبق على الطفل أي 2000فرنكا).
- الأولياء دون دخل الذين كان المناضل المعتقل يعيلهم، يحصلون على قيمة 25 ألف فرنكا إذا لم يترك المعتقل زوجة و2000فرنكا إذا ترك زوجة[1].

دعم عائلات المناضلين المعتقلين القاطنين في الجزائر:

- **النساء:** تتلقى زوجات المناضلين المعتقلين في الجزائر 5000 فرنكا في المدن و3000 فرنكا في الأرياف.
- **الأطفال:** يتلقى الأطفال قيمة شهرية لكل واحد تصل إلى 2000 فرنكا.
- أعضاء آخرون يتم التكفل بهم.
- الأب والأم الذي يكون الابن المناضل أو الابنة المناضلة هو الوحيد الذي يساعدهم يتلقى 5000 فرنكا في المدن و3000 فرنكا في الأرياف.
- إذا كان الأب والأم يعيشان معا في الجزائر فإن الأب يتلقى 5000 فرنكا والأم 2000 فرنكا، إذا كان هناك إضافة إلى الأب والأم أشخاص آخرون كان المناضل يتكفل بهم أو يعيلهم، فإن

[1]- علي هارون: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: الصادق عماري ومصطفى صافي، تذييل: محمد بوضياف، د. ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 600.

أب أو أم المناضل المعتقل يتلقى 5000 فرنكا كأساس قاعدي و2000 فرنكا لكل شخص كان المناضل يعيله[1].

المطلب الثالث: قضايا الأحوال الشخصية؛ الزواج والطلاق

- **الزواج:**

قامت الثورة التحريرية منذ اندلاعها بوضع جملة من المصالح الإدارية موازية للإدارة الاستعمارية تهدف لخدمة الشعب مثل القضاء والحالة المدنية تكمن وظيفتها في تسجيل عقود الزواج والطلاق[2].

اهتم الأعيان بمعالجة القضايا مثل الزواج الذي تشرف عليه لجنة الخمسة[3]، أين يقوم القاضي بعقد الزواج وفقا للشريعة الإسلامية، يكون برضى الطرفين أي الزوجين والولي والشهود، أما مقدار المهر قدر من قبل جبهة التحرير الوطني بـ 5000 فرنكا[4](ينظر الملحق رقم 04).

يلزم قاضي جيش التحرير المواطنين تسجيل عقود الزواج وذلك دفاعا على الأعراض، في هذا الصدد يقول المجاهد بوكريشة مسعود: "أنه يتم الذهاب لمسؤول القسمة بمنطقة إينوغيسن من أجل تقديم طلب الزواج وفق ما تنص عليه الشريعة، ويقدر المهر بمبلغ ألفين فرنكا"[5].

أما بالنسبة لزواج المجاهد مع شعبية (أي من عامة الشعب) يكون من خلال التواصل مع عائلة الفتاة بحضور كل من رئيس لجنة العدالة أو أعضائها لعقد الزواج، قدر المهر بقيمة كأقصى 20000 فرنكا أي 200 دج.

---

[1]- علي هارون: المصدر السابق، ص 600.

[2]- كركب عبد الحق: المرجع السابق، ص 362.

[3]- الصادق عبد المالك: ومضات حول القضاء...، المرجع السابق، ص 134.

[4]- باهي تركي: المرجع السابق، ص 197.

[5]- مسعود بوكريشة: المصدر السابق.

أما فيما يخص زواج مجاهد مع مجاهدة يخضع لتنظيم الثورة يشترط عليهم القاضي بتقديم طلب للمسؤول[1]، ولا يتم ذلك إلا بعد التحقيق في وضعية الزوجة وأهلها بأن لا تكون لهم علاقة مع السلطات الاستعمارية، أما مراسيم الزواج فيحضره البعض من أصدقاء المجاهد ويتم داخل مراكز جيش التحرير أو في منزل أحد المواطنين[2].

قام عبد الرحمان عثماني باعتباره قاضي جبهة التحرير بإبرام عدة عقود زواج بحضور الطاهري عثماني، زوج كل من ناصري السعيد وناصري بشير ابنتيهما مقابل مبلغ 5000 فرنكا، كما عقد قران كل من مغزي قرفي محمد بن مغري مع دمدوم فطيمة بنت علي بتاريخ 30 ديسمبر 1957، كما عقد زواج عز الدين بن بلقاسم مع شريف مواقي فاطمة في 29 ديسمبر 1957[3].

ومن الأمثلة عن عقود الزواج نذكر:

زواج مجاهد من أرملة، التي كانت متزوجة من مجاهد من باتنة استشهد أثناء الثورة التحريرية ترك لها طفلة، وبعد انتهاء فترة العدة تم عقد زواجها مع مجاهد توفيت زوجته أثناء الولادة[4].

الطلاق:

إن اللجان الشرعية[5] تتبع في الطلاق الخطوات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وما جاء به القرآن الكريم[6]، على الزوج أن يفسر في أسباب ذلك ومشكلته، كانت تجرى محاولات

---

[1]- سهامبوعموشة: "نظام الزواج في الثورة،" الشعب أونلاين، جريدة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب، متاح على، الرابط الإلكتروني: www.ech.chaab.com، اليوم 2024/04/17، على 10:00.

[2]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 209.

[3]- ليلى تيتة: الثورة في منطقة الزاب الغربي الظهراوي ...، المرجع السابق، ص ص 109-112.

[4]- مسعود بوكريشة: المصدر السابق.

[5]- تتكون من خمسة مسبلين وهي موجودة قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وهؤلاء المسبلون الخمسة هن مسؤول الشؤون الاجتماعية، مسؤول التموين، مسؤول الاستعلامات، المسؤول العام، للمزيد ينظر: آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 350.

[6]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 200.

للصلح بينهما، إن لم يتم الاتفاق يبقى القرار إلى اللجان والمسؤول المحلي في إصدار ذلك أين يتم إعطاء الحقوق للمرأة المطلقة وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية.[1]

تشير بعض الوثائق أن المرأة في الولاية الأولى كانت ترفع الدعوى للجنة الشرعية بخصوص حقها في النفقة، أين يرسل وكيلا يراقب ذلك، ويكون الرجل ملزما بالنفقة على الأبناء بعد الطلاق.[2]

ومن قضايا الطلاق نذكر عالجت المحكمة قضية طلاق عثمان بن مسعود وفاطمة بنت عمر، حيث أصبح كلا الزوجين غير متفاهمين بسبب الشقاق والمشاكل التي طالت بينهما، أخبر الزوج القاضي أثناء المحكمة بأنه طلق زوجته ثلاث طلقات وانقطعت بينهما العلاقة الزوجية[3]. وذكر المجاهد بوكريشة مسعود في شهادته عن الطلاق أنه في الولاية الأولى الأوراس بناحية أريس "بأن مجاهدا يدعى "عمار" قام بتطليق زوجته إثر تورطها في نقل المعلومات عن المجاهدين وأخبارهم للمحتل"[4].

وهناك قضية طلاق أشرف عليها عبد الرحمان عثماني في الولاية السادسة بين كل من ابن عزور الطاهر من مليكة بنت مصطفى[5].

نستنتج من خلال هذا الفصل أن قادة الثورة كان لهم دور كبير في معالجة القضايا الاجتماعية للمجتمع وذلك من خلال محاربة الآفات الاجتماعية مثل البغاء، شرب الخمر، السرقة، التدخين وغيرها التي كانت منتشرة أثناء الثورة التحريرية، كما اهتمت بعائلات المجاهدين والشهداء.

[1]- فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان فرقوط، مراجعة: عبد القادر بوزيدة، دار الفاربي، 2004، ص 121.

[2]- منى صالحي: المرجع السابق، ص161.

[3]- تركي باهي: المرجع السابق، ص 234.

[4]- مسعود بوكريشة: المصدر سابق.

[5]- ليلى تيتة: الثورة في منطقة الزاب الغربي الظهراوي ...، المرجع السابق، ص 109.

الفصل الثالث: الصحة والتعليم خلال الثورة التحريرية 1954- 1962 م

المبحث الأول: الرعاية الصحية

المطلب الأول: تطور الرعاية الصحية.

المطلب الثاني: دور الهلال الأحمر الجزائري

المطلب الثالث: مظاهر التنظيم والتدابير الوقائية

المبحث الثاني: التعليم

المطلب الأول: مظاهر اهتمام قيادة الثورة التحريرية بالتعليم

المطلب الثاني: السياسة التعليمية

المبحث الأول: الرعاية الصحية

المطلب الأول: تطور الرعاية الصحية.

كان قطاع الصحة بصفة عامة يعاني من عدة مشاكل مع اندلاع الثورة التحريرية، إذ كان يفتقر للعديد من المستلزمات الصحية والأجهزة الطبية في هذه المرحلة، حيث تم الاعتماد على وسائل بسيطة في العمليات الجراحية والعلاج، مما صعب مهمة التكفل بالجرحى والمرضى بعد اندلاع الثورة[1].

أمام هذا الواقع الصحي المتدهور استوجب على جبهة التحرير الوطني التكفل بذلك في أسرع وقت، وكان تأسيس المصالح الصحية حلا أوليا لذلك[2]، أين تم الاستعانة بأطباء وممرضين متطوعين يقومون بإسعاف المرضى غير أن الرقابة الاستعمارية زادت من حدة المشاكل، ومثالا على ذلك ما جرى مع الدكتور "بن عودة بن رجب" الذي عمل على إسعاف الجرحى وعلاجهم، وتوفير الأدوية والدعم للثورة، لكن السلطات الاستعمارية منعته من مواصلة عمله النضالي باغتياله في 17 جانفي 1956[3].

وقد مر قطاع الصحة خلال الثورة التحريرية بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** الممتدة 1954-1956 عرفت بالمرحلة البدائية إذ كانت متوقفة عن مجهودات الشعب والمجاهدين في كل منطقة، يروي في هذا الإطار المجاهد بشير زاغز: "أن في بداية الثورة كان يوجد بالقرى مستوصفا واحدا، أما المدن تحتوي على مستشفيات أين يصعب العلاج بها بسبب الرقابة التي تفرضها السلطات الاستعمارية، أما بخصوص انتقال شخص من مستشفى في منطقة إلى مستشفى آخر كان أمر صعب، لا يسمح به إلا برخصة".

---

[1]- عائشة مرجع: المرجع السابق، ص ص 240-241.

[2]- مصطفى ماكسي: الهلال الأحمر الجزائري – شهادة، (د. ط) ، تر: محفوظ عاشور، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص 77، 84.

[3]- عائشة مرجع: المرجع السابق، ص241.

كما يصعب الحصول على الأدوية، لذلك يقومون بتركيبها من خلال الاستعانة بالأعشاب التي تستعمل في علاج العديد من الأمراض[1].

وبخصوص معالجة المجاهدين قال أنه كان ممرضا يعمل على العناية بهم صحيا، حيث تحدث عن إصابة شخص برصاصة تم علاجه من خلال استعمال غبرة البنسلين (Pénicilline) التي كانت تحقن مع الإبرة، وكانت تستعمل في ظل غياب الأدوية كعلاج موضوعي، بالإضافة إلى تعقيم الجرح بالاستعانة بأغصان شجرة الزيتون وتدويرها بعد وضع ضمادات تحتوي على أدوية[2].

ويذكر في هذا الطرح المجاهد "عبد الحفيظ رحموني": أن قطاع الصحة كان يفتقر للأدوية والأطباء، إذ يوجد ممرض واحد على مستوى ناحية أريس يدعى "معمر" الذي يقوم بمعالجة المرضى، وأضاف المجاهد مسعود بوكريشة: "أن الطبيب محفوظ عثامنة برفقة "سي معمر" كانا يقومان بمعالجة الجرحى، أما سي معمر فينتقل مع المجاهدين لعلاجهم"[3].

يقول المجاهد "بوطي عبد الرحمن"[4]: «أنه بفضل الله كان المجاهدون في الجبل لا يتعرضون للأمراض إلا الزكام في بعض الأحيان، أو الإصابة بطلقة رصاص أثناء العمليات العسكرية»[5].

- **المرحلة الثانية:** وفي ظل هذه الظروف اضطرت جبهة التحرير الوطني لإنشاء مصلحة الصحة التابعة للجيش التحرير الذي بدأت تظهر معالمها منذ سنة 1956، لقد تشكلت النواة

[1]- بشير زاغز: المصدر السابق.

[2]- بشير زاغز: المصدر نفسه.

[3]- مسعود بوكريشة: المصدر السابق.

[4]- المجاهد بوطي عبد الرحمن بن خالد بن سليمان، ولد سنة 1931 كان يعمل فلاح قبل التحاقه بالثورة عام 1955، عمل في التموين.

[5]- مقابلة مع المجاهد بوطي عبد الرحمن بن خالد بن سليمان بمقر سكنه ببلدية البسباس ولاية أولاد جلال، ولد سنة 1931 يوم 09 مارس 2024 على الساعة 16:00 مساء.

الأولى في ميدان الصحة خلال الثورة التحريرية ابتداء من اضطراب الطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956، الذي جعل كثيرا من طلبة الطب والصيدلة يلتحقون بهذا الإضراب، وأرادوا العمل من أجل مساندة الثورة، وقد تم قرار الاضراب بالإجماع بعد اجتماع أعضاء اللجنة الجزائرية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريون بنادي سعدان الموجود بالقصبة[1].

وقد صوت الحاضرون على لائحة تطالب بالإضراب العام اللامحدود وتدعو للانخراط في صفوف جبهة التحرير الوطني، كان هذا الإضراب على المستوى الداخلي والخارجي لطلبة الطب والصيدلة الذي كان لهم دور كبير في ذلك، والتحق عدد كبير منهم إلى الثورة، إضافة إلى عدد هائل من الممرضين، فاختلفت مهمتهم في الثورة[2].

قبل التحاق هؤلاء الطلبة بعملهم كانوا يخضعون لتكوين أولي في مجال الطب والتمريض، وتعددت مهامهم بين علاج المرضى والجرحى والتكفل بهم وتقديم الخدمات لسكان المناطق المعزولة والقرى والمداشر.

وبهذا ساهم الطلبة في تحسين الوضع الصحي، سواء من حيث التنظيم والهيكلة، ومن ناحية الخدمات المقدمة من خلال علاج المجاهدين والمدنيين، ليتمكنوا بهذا من تعزيز النظام الصحي للثورة التحريرية وتدعيمه[3].

المطلب الثاني: دور الهلال الأحمر الجزائري

بعد تنظيم قطاع الصحة لجبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956، وفي ظل الظروف الصعبة التي كان يعيشها الجزائريون، وزيادة عدد اللاجئين على مستوى الحدود الشرقية والغربية كان لا بد من ضرورة وجود هيئة اجتماعية للتكفل بمشاكل الإيواء والسكن والغذاء والصحة، لهذا بادرت جبهة التحرير الوطني إلى تأسيس الهلال الأحمر الجزائري[4]، خلال

---

[1]- " تليبة لنداء الوطن 1956"، جريدة المجاهد: الجزء الأول، ع:01، ص 19.

[2]- خياطي مصطفى: المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر: نسيمة غربي، منشورات الرويبة، 2013، ص 86.

[3]- عائشة مرجع: المرجع السابق، ص 243.

[4]- المرجع نفسه: ص 249.

جلسة عمل بطنجة المغربية تم بذلك إبلاغ مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال زيارته للمغرب أين صدر بيان تأسيس الهلال الأحمر الجزائري في جريدة المقاومة الجزائرية[1].

تأسس من قبل إطارات الصحة لجبهة التحرير الوطني "الدكتور بومدين إسماعيل" والصيدلي مراد عبد الله في 11 ديسمبر 1956، وحدد فيه بعض الشروط التالية:

- اقتصاره على الجزائريين فقط.
- عدم تعين رئيس شرفي للجمعية.
- على أن تكون جلساته علنية.
- ضرورة استقالة أعضاء اللجنة المسيرة فور استقلال الجزائر[2].

كان للهلال الأحمر الجزائري مكاتب فرعية بالمغرب، حيث أمر بوصوف قائد للولاية الخامسة بإعادة تنظيم أربعة مكاتب للهلال الأحمر الجزائري تحت إشراف الحاج عبد السلام ومساعدة بن عودة واختيار مدينة طنجة مقرا لتأسيس هيئة الهلال الأحمر الجزائري لم يكن محض صدفة، فقد كان ميناء طنجة مقرا لانطلاق الجرحى المجاهدين في السفن باتجاه يوغسلافيا، بلغاريا، وروسيا لكي يتم علاجهم[3].

تلقى الهلال الأحمر مساعدات من الصليب الأحمر الدولي في إطار اللجنة العليا للاجئين وجهت خصيصا للاجئين الجزائريين في المغرب وتونس والذي بلغ عددهم 350000.[4]

[1]- سمير نور الدين دردور: المرجع السابق، ص 29.

[2]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 443.

[3]- عاشور حفوظ: "نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع: 13، جانفي 2015، ص 109.

[4]- عمار بوحوش:المرجع السابق، ص543.

في سنة 1958 انتقل مقر الهلال الأحمر الجزائري إلى العاصمة التونسية، الذي تم تعيين المحامي، ليتواصل نشاط الهلال الأحمر في كسب التأييد العالمي، وتوفير الدعم اللازم من أجل صحة جيش التحرير الوطني والجزائريين بالداخل والخارج.[1]

المطلب الثالث: مظاهر التنظيم والتدابير الوقائية

بدأت تظهر معالم التنظيم الصحي من خلال إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية داخل البلاد وعلى مستوى القواعد الخلفية بتونس والمغرب، أسندت مهام الإشراف على القطاع الصحي في البداية إلى الحكيم محمد الصغير نقاش بتونس، الذي عرف بالمسؤولية والقدرة على التنظيم، مكنه ذلك من إرساء تغطية صحية مست كل أشكال الإسعاف والعلاج من خلال تكوين ممرضين[2].

سعى جيش التحرير الوطني إلى تكوين إطارات للقيام بدور التمريض، أين باشرت قيادة الصحة عبر الولايات التاريخية الستة بفتح مراكز تكوين في الجبال والمناطق النائية، يتلقى فيها الممرضون والممرضات تكوينا نظريا لمدة ثلاثة أشهر وتربص تطبيقي مدته تسعون يوما باللغة العربية والفرنسية[3].

وقد تميزت المنظومة الصحية بالتنظيم المحكم وتوفير ما تقتضيه المراكز من مستشفيات وإطارات طبية، استطاعت جبهة التحرير إنشاء المستشفيات في أماكن آمنة في الكهوف والمغارات وسط الغابات تحتوي على أسرة يتم فيها استقبال الجنود[4]، أكد المجاهد عبد المجيد شلواي هذا الطرح بقوله: «أن المستشفيات كانت عبارة عن مخابئ في باطن الأرض والمغارات»[5].

---

[1]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 476.

[2]- عاشور حفوظ: المرجع السابق، ص 109.

[3]- أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص 126.

[4]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 42.

[5]- عبد المجيد شلواي: المصدر السابق.

اكتشف مستشفى جيش التحرير الوطني المتواجد تحت الأرض الذي قام بحفره بعض الشهداء والمجاهدين أثناء الثورة التحريرية، المستشفى أشرف على انجازه الرائد "المجدوب" يتكون من ثلاثة غرف تحت الأرض، استعمله الدكتور يوسف دمرجي ويتواجد المستشفى متواجد بدوار سيدي بلمداني بلدية سيدي بوبكر ولاية السعيدة، الذي تعالج فيه الكثير من المجاهدين وضباط، ويذكر المجاهد بوطالب لعرج أن هذا المستشفى شاهد من شواهد الثورة وقبلة للمجاهدين[1].

إن قيمة النفقات التي خصصتها الثورة وجبهة التحرير في العلاج تبلغ خمسة ملايين من الفرنكات شهريا[2].

وكانت وضعية هذا القطاع الصحي في ماي 1958 كما يلي:

- 89 ممرضا وممرضة وموزعين على المناطق، من بينهم سبعة مسؤولين صحيين للنواحي، 52 تابعين للمراكز، 37 تابعين للفرق العسكرية[3].

قواعد النظافة والثقافة الصحية:

من أساسيات الانضباط في جيش التحرير الوطني النظافة الجسدية وما تحمله من دلالات الاهتمام بالاغتسال الدوري باستعمال مواد التنظيف من صابون وغيره ومواد تطهير[4].

تطبق صرامة كبيرة بشأن النظافة والوقاية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وعلى كل جندي الامتثال لذلك وتطبيق التعليمات الآتية:

---

[1]- شهادة المجاهد بوطالب لعرج، متاح على اليوتوب، على الرابط:
https://youtu.be/hOvvew1io6M?si=T--yDAlxAIj4PwIW ، يوم 2024/04/12. على الساعة: 14:00 مساء.

[2]- جريدة المجاهد،"الشعب لفائدة الشعب"، ج1، ع: 10، ص 07.

[3]- علي كافي:المصدر السابق، ص 162.

[4]- سمير نور الدين دردور: المرجع السابق، ص 49.

الحلق اليومي للحية، وأن يكون شعر الرأس قصيرا، تقليم الأظافر، نظافة البدلة العسكرية، غسل اليدين قبل كل وجبة والأسنان بعد الأكل، كما يمنع استعمال الفلفل في الأكل خوفا من الإسهال، تفرض النظافة في المطاعم الجماعية ومعابر النوم[1].

التلقيح:

كما كانت حملات التلقيح تتم بانتظام، خاصة الجدري تشمل جنود جيش التحرير الوطني والمواطنين في المناطق المحرمة، وأيضا التلقيح ضد الكزاز والتيفوئيد والشلل والسعال الديكي[2].

[1]- علي كافي: المصدر السابق، ص 166.

[2]- المصدر نفسه: ص 167.

المبحث الثاني: التعليم

ركزت فرنسا أثناء الثورة التحريرية على محو مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، عملت بكل الطرق على تشويه الدين بنشر الخرافات والبدع ومحاربة اللغة العربية، لهذا سعت الثورة منذ اندلاعها على إعادة الاعتبار لقطاع التعليم نتيجة الأوضاع المتدهورة[1].

المطلب الأول: مظاهر اهتمام قيادة الثورة التحريرية بالتعليم

تيقنت جبهة التحرير الوطني منذ الأيام الأولى للثورة على أهمية المجال الثقافي في بناء المجتمع وتكتله حول الثورة، فبادرت بتنظيم التعليم الذي شكل محورا أساسيا وهاما في تلك الفترة[2].

1-1-التعليم في القرى والمداشر:

لقد أشرفت الثورة التحريرية منذ اندلاعها على التعليم، وركزت على إلزامية التعليم في البوادي والأرياف والقرى، حيث أنشأت له مصلحة خاصة تتولى تسييره[3].

بعد مؤتمر الصومام تم إلغاء تلك المصلحة وعوضت بجهاز الأوقاف الذي أوكلت له مهمة تنظيم التعليم، وفي بعض المناطق كلفت الثورة التحريرية المحافظين السياسيين مهمة التعليم وذلك بتفتيش المدارس والمساجد والزوايا التي كانت مكان للمحافظة على القرآن والسنة والتمسك بالأخلاق والقيم الإسلامية، والتي تحول أكثرها إلى معاقل للثورة والكفاح المسلح،

---

[1]- أحسن بومالي: "اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير"، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،ع: 10، 23-12- 2004، ص 23.

[2]- عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 60.

[3]- عائشة سبيحي: التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مجلة المحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، مج: 04، ع: 07، الجزائر، 2016، ص 3.

حيث كان المحافظ السياسي[1]يقوم بتشجيع المعلمين وتدعيمها بالمجاهدين المثقفين أما التعليم بها أو القيام بمهمة الفتوى والإصلاح حيث تمكن المحافظون السياسيون من تسير مدارس القرآن الكريم بتمويلها في كل الجهات كالمدرسة الزبيرية بالمَدَينة، ومدرسة الإرشاد بالبليدة[2]، وفي هذا الطرح تقول مجاهدة هاني هدية: «أن التعليم أثناء الثورة كان يتم عن طريق الزوايا والمساجد، ويتم هذا التعليم باللغة العربية والذي يقوم بهذه المهمة هو إمام المسجد أو شخص متعلم ذو كفاءة»[3].

يذكر المجاهد "بشير زاغز" أثناء حديثه: «أن فرنسا كانت تعمل على منع التعليم والتدريس وتقوم باعتقال الطلبة»، ولكن رغم ذلك يوجد معلمين من المدن يأتون إلى القرى وفقا لنداء جبهة التحرير والثورة[4].

اهتمت الثورة التحريرية بتعليم الأطفال خاصة طلبة القرآن الكريم، حيث وصل بها الأمر إلى تزويدهم بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم ولجأت إلى تهريبهم في كثير من الأحيان إلى مراكز آمنة، وأشرفت على المدارس الحرة التي نجت من الغلق والمصادرة وحولتها إلى معاقل ثورية، وتكفلت الثورة بجميع النواحي التعليمية للأطفال، فقامت ببناء مدارس وأقسام بسيطة وتوزيع البدلات المدرسية على التلاميذ وتأمين المأوى والمؤونة لهم.[5]

---

[1]- كان يقوم بتحضير برامج تنشيط الكتاتيب وإنشاء خلايا في الأوساط الشعبية ومسبلياالمراكز، والقيام باجتماعات ليلية في القرى والمداشر لإطلاع الشعب بالسياسة المنتهجة من طرف رجال الثورة، يتجلى دوره في شحذ النفوس بالروح الوطنية إزاء الثورة. للمزيد ينظر: كركب عبد الحق: التنظيم السياسي والإداري لجبهة وجيش التحرير ...، المرجع السابق، ص 357.

[2]- عائشة سبحي: المرجع السابق، ص 03.

[3]- هاني هدية: المصدر السابق.

[4]- بشير زاغز: المصدر السابق، ص 45.

[5]- عائشة سبيحي: المرجع السايق، ص ص03-04.

حرصت الثورة على إجبارية تعليم الأطفال فيها بين ستة سنوات والإثنا عشرة سنة، وقد سطرت القيادة مشروعا يجب بمقتضاه أن تكون لكل قرية مدرسة خاصة، وتقديم إعانات للأطفال اليتامى والفقراء أين توزيع ألف بدلة مدرسية[1].

تمكنت الثورة في بعض المناطق (الأوراس) على مستوى المداشر والأرياف من الحفاظ على استمرار تعليم القرآن وتشجيعه في الكتاتيب، كما حولت بعضها إلى مدارس تدرس فيها المواد اللغوية والحساب والتاريخ والجغرافيا ومبادئ الفقه الإسلامي[2].

1-2-تعليم اللاجئين:

اهتمت الثورة التحريرية بالأطفال الذين تعرضوا للقمع وحملت على عاتقها توفير المأوى والأمان لهم فأنشأت في البداية دارين بالمغرب الأقصى تضم 200 يتيما، ودارين بالمرسى بتونس تضم نحو 260 يتيما، بعد ذلك تم إعداد دارين للبنات إحداهما بتونس والأخرى بطنجة المغربية تم تعليمهم باللغتين العربية والفرنسية من قبل معلمين ذو كفاءة[3].

1-3-تعليم جنود جيش التحرير الوطني:

انتشرت الأمية بشكل كبير في صفوف أفراد جيش التحرير الوطني، وهو ما يتعارض مع الأهداف الثورية وتطلعاتها، وأمام هذا الوضع عملت جبهة التحرير للقضاء عليها. فأعطت أوامر لقادة الولايات بتعليم المجاهدين، فرض على كل جندي أن يتعلم الإسعافات الأولية وضعوا على رأس الكتائب مرشدين يعلمون الجنود: الدين، السياسة، والثقافة[4].

---

[1]- " لفائدة الشعب"، جريدة المجاهد"، المصدر السابق، ص ص 7-8.

[2]- محفوظ تاونزة: "الطفل الجزائري في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية،"مجلة لغة-كلام، ع: 02، 2016، ص 51.

[3]- عائشة سبيحي: المرجع السابق، ص 04.

[4]- محمد صايكي: مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب المعركة، تحرير محمد البريدي، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2003، ص 153.

قامت جبهة التحرير الوطني بتعليم الجنود داخل السجون تولى المسؤولين المناضلين عملية ذلك، أنشأت أقسام للتعليم من أجل القضاء على الأمة في صفوف المجاهدين، وبهذا تكون الجبهة قد تمكنت من تحويل تلك السجون إلى مدارس لنشر العلم.[1]

كان التعليم إجباريا في المعتقلات يقول المرحوم أحمد حماني: «عند وصولي إلى سجن تازولت بباتنة يوم 6 نوفمبر 1958 بعد أن قضى حوالي ثمنية أشهر في سجن الكدية بقسنطينة، اتصل به أحد المسؤولين قال لي: متى نشرع في القراءة؟ أجبته أنني متعب أخبرني أن الأوامر صارمة بخصوص التعليم وكل سجين وجب أن يتعلم أو يعلم».[2]

ذكر الرائد سي لخضر بورقعة: أن كل مجاهد يحسن القراءة يبادر في تعليم غيره الحروف واللغة[3].

1-4-التكفل بالبعثات الطلابية بالخارج:

حرص قادة الثورة التحريرية على إرسال البعثات الطلابية إلى الدول العربية والأجنبية لتكوين نخبة وإطارات مثقفة[4]. فبسبب هدم المدارس لم يبقى سوى مواصلة الدراسة في الخارج، بعد أن وصل الطلبة إلى تونس تم التحاق العقيد عميروش[5] الذي خصص ميزانية للإنفاق عليهم من أموال أوقاف الولاية.

---

[1]- عائشة سبحي: المرجع السابق، ص 06.

[2]- حسين عزة: التعليم العربي في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الاجتماعي وثقافي المغاربي عبر العصور، إشراف: بوصفصاف عبد الكريم، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2012-2013، ص 64.

[3]- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 216.

[4]- عبد الحفيظ منصور: الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان ثورة التحرير 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 134.

[5]- ولد عميروش آيت حمودة يوم 31 أكتوبر 1926 بتسافت أقحون قرب عين الحمام بجبال جرجرة، كانت أسرته شديدة الفقر، دخل المدرسة الفرنسية في قريته، كان يتابع النشاط الديني السياسي، انضم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

وكان يتوزع هؤلاء الطلبة الذين يبلغون 1200 طالب في الجمهورية التونسية والمغرب الأقصى، والجامعة المصرية، وجامعة بغداد، والكويت وفرنسا، وسويسرا ويوغسلافيا، وألمانيا الشرقية، والاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، والصين الشعبية، ويدرسون مختلف التخصصات.[1]

المطلب الثاني: السياسة التعليمية

01-إلزامية التعليم:

قررت الثورة التحريرية إلزامية، التعليم وجعلته إجبارا وسط جيش التحرير ومنتظما حسب ما تقتضيه الظروف في تشكيل مدارس من خلال الاستعانة بالطلبة، الذين التحقوا بالثورة.[2]

شمل التعليم الرجال والنساء من مختلف الأعمار أثناء الثورة، يهدف للقضاء على الجهل والأمية لنهوض بالمجتمع، لأن الإحصائيات الفرنسية أثبتت أن نسبة الأمية بلغت 98% بين النساء و94% عند الرجال، كان كل أب يمنع أبنائه من مزاولة التعليم يتعرض للعقوبة.

02-تأسيس لجان شعبية لتوظيف المعلمين:

شكلت الثورة لجان شعبية لتوظيف المعلمين تمثل دورها في التنسيق مع مسؤولي القرى[3]، توحدت هذه المدارس جميعها تحت إشراف واحد يتكيف حسب الظروف الحربية وساند هذه العملية قادة المناطق التي انتشر فيها التعليم بكثرة مثل الولاية الثانية والثالثة، لأجل ذلك قام زيغود يوسف بتقديم مبلغ مالي كبير قدره خمسة ملايين فرنكا لمدرسة التربية والتعليم بقسنطينة سنة 1956، من أجل إتمام تعليم بنائها[4].

الإصلاحية، وانخرط في حزب حركة انتصار الحركات الديمقراطية. للمزيد ينظر: تميم آسيا، المرجع السابق، ص 215-216.

[1]- عائشة سبيحي: المرجع السابق، ص ص 06-07.

[2]- حسين عزة: المرجع السابق، ص 57.

[3]- أحسن بومالي: اللغة العربية، أداة اتصال بين الثورة والجماهير، المرجع السابق، ص ص26-27.

[4]- حسين عزة: المرجع السابق، ص 58.

كان قطاع الصحة والتعليم يعاني من عدة مشاكل في بداية الثورة، لذلك عمل قادتها على تطويرهما والنهوض بهما، ولم يقتصر التعليم والصحة على أفراد جيش التحرير الوطني بل تم تعميم ذلك على كل فئات الشعب.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع البعد الاجتماعي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، محاولين تغطية أغلب جوانبه ومختلف حيثياته، وعلى ضوء ما تطرقنا إليه توصلنا إلى النتائج التالية:

كانت الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة التحريرية مزرية بسبب تدهور المستوى المعيشي والصحي ما أدى إلى انتشار الأمراض والفقر والبطالة. كانت هذه سياسة مسطرة من قبل الاستعمار الفرنسي المتمثلة في نشر الجهل والأمية، وترك الشعب الجزائري يعيش في مستنقع الآفات، والمنكرات، البعيدة عن تعاليم الدين الإسلامي والغريبة عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري. كما اتبع سياسة التفرقة وخلق النزاعات والخلافات بين فئات المجتمع الجزائري، فكان ذلك من بين أسباب اندلاع الثورة التحريرية.

اتبعت جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاق الأولى للثورة الجزائرية التحريرية، مبدأ التعبئة الجماهيرية وكسب ثقة الشعب والاعتماد على القاعدة الشعبية العريضة؛ وقد ظهر هذا الأمر جليا في بيان أول نوفمبر 1954، وفي مواثيق الثورة التحريرية كما تجلى في آراء وخطابات وأقوال قيادة ومسؤولي الثورة خاصة بعدما تفطنت الإدارة الفرنسية إلى إستراتيجية هذه المسألة مما جعل هذه الأخيرة تؤسس لقوانين ومراسيم وإنشاء مؤسسات عسكرية ومدنية من أجل فصل الثورة عن الشعب.

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م أول وثيقة للثورة التحريرية جاء في شكل نداء موجه للشعب حمل قيما اجتماعية.دعا البيان إلى إقامة دولة اجتماعية يسودها العدل دون أن يميز بين مختلف المواطنين.

اهتم مؤتمر الصومام 1956م بتنظيم هياكل الثورة، كما عمل على إنشاء المجالس الشعبية لتنظيم الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى إقامة مصالح للصحة وتأسيس المستشفيات التي دُعمت بأطباء من ذوي الاختصاص.

كما حدد مؤتمر طرابلس معالم مشروع الدولة وتنظيم المجتمع بعد الاستقلال؛ فأكد على تطبيق العدالة بين المواطنين، وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي للعمال وتحسين المسكن والقضاء على الأمية وتحسين أوضاع المرأة الجزائرية وإبراز دورها ومكانتها.

سعت الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير إلى إصلاح المجتمع ونبذ كل العادات السيئة والقضاء على الآفات الاجتماعية التي حاولت السلطات الاستعمارية زرعها داخل المجتمع الجزائري. وذلك بسن قوانين وإصدار الأحكام والعقوبات الخاصة بتحريم شرب الخمر والتدخين، والبغاءوصل الأمر في ذلك إلى تنفيذ عقوبة الحكم الإعدام بحق ممارسيها.

أكدت جبهة التحرير الوطني على حتمية مقاطعة المحاكم الفرنسية واللجوء إلى اللجان الشعبية في معالجة مشاكلهم وفض نزاعاتهم. حيث عالجنا بعض الأمثلة في ذلك، بينت عدالة وكفاءة قضاة جبهة التحرير الوطني.

نظمت قيادة الثورة عملية التكفل بعائلات الشهداء والمجاهدين والفقراء، بتعيين منح ثابتة لهم تدفع شهريا أو حسب الظروف، وهذا ما يعبر عن روح التضامن.

أولت الثورة اهتماما واسعا لقطاع الصحة تلبيه لحاجة الولايات التاريخية ودعمهم بالأطباء والممرضين رغم نقص الإمكانيات والأدوية نتيجة مراقبة السلطات الفرنسية. هذا الاهتمام لم يقتصر على أفراد جيش التحرير الوطني بل شمل كافة أطياف المجتمع.

سعت الثورة منذ اندلاعها لإعادة الاعتبار لقطاع التعليم نتيجة لانتشار الجهل والأمية وذلك من خلال إلزاميته في البوادي والقرى، وحتى السجون والمعتقلات.

حقيقة أن دراسة تاريخ الثورة الجزائرية من المواضيع الهامة، خاصة ما تعلق بالجوانب إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في تنظيم الثورة، واحتضان الشعب الجزائري لها. وهذا ما حاولنا تبيانه من خلال دراستنا لهذا الموضوع، لكن لا يزال يحتاج إلى تدقيق في المصادر وجمع عدد كبير من الشهادات الحية حول مجمل القضايا الاجتماعية التي عالجتها الثورة في

مختلف الولايات التاريخية؛ وعليه نترك بذلك المجال مفتوح للباحثين التعمق في الجوانب التي لم نستطيع الإلمام بها أو التطرق إليها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المصادر

1-المقابلات الشخصية

1. الدكتوررة بوخليفي قويدر جهينة: مقابلة شفوية، 15 أفريل 2024 على الساعة 9:00 صباحا نقلا عن عمتها رحمها الله.
2. السيدة هاني هدية (أرملة): بمقر سكنها ببلدية البسباس ولاية أولاد جلال، يوم 17 مارس 2024 على الساعة 8:00 مساء.
3. المجاهد بوطي عبد الرحمن بن خالد بن سليمان: بمقر سكنه ببلدية البسباس ولاية أولاد جلال.
4. المجاهد بوكريشة مسعود: بمنزله في إينوغيسن ولاية باتنة، يوم 02 فيفري 2024 على الساعة 15:00 مساء.
5. المجاهد رحموني عبد الحفيظ: بمتحف مصطفى بن بولعيد بأريس ولاية باتنة، يوم 11 ديسمبر 2023، على الساعة 9:00 صباحا.
6. المجاهد زاغر بشير: بمقر جمعية أول نوفمبر الموجود بدار الثقافة والفنون ولاية بسكرة يوم 19 ديسمبر 2023 على الساعة 10:00 صباحا.
7. المجاهد شلواي عبد المجيد: بمنزله بولاية بسكرة، يوم 04 فيفري 2024 على الساعة 15:00 مساء.
8. المجاهد عثامنة محمد: بمنزله الكائن بدائرة أريس ولاية باتنة، يوم 02 مارس 2024 على الساعة 14:00 مساء.
9. المجاهدة هاني خيرة: بمقر سكنها بلدية البسباس ولاية أولاد جلال يوم 25 مارس 2024، على الساعة 8:00 صباحا.

2- الكتب

1. المنظمة الوطنية للمجاهدين: أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث تسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى ديسمبر 1958.

2. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، ط1، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

3. صايكي محمد: مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب المعركة، تحرير محمد البريدي، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2003.

4. فانون فرانز: العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان فرفوط، مراجعة عبد القادر بوزيدة، دار الفاربي، الجزائر، 2004.

5. كافي علي: مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

6. كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى شرشور، زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، 2010.

7. ماكسي مصطفى: الهلال الأحمر الجزائري – شهادة، د. ط، تر: محفوظ عاشور، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.

8. هارون علي: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: الصادق عماري ومصطفى صافي، تذييل: محمد بوضياف، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

3- الجرائد

1- جريدة المجاهد: ع: 13، 21 جانفي 1957.

2- جريدة المجاهد:" تليبة لنداء الوطن 1956"، ج 01، ع: 01.

3-جريدة المجاهد:"الشعب لفائدة الشعب"، ج01، ع: 10.

ثانيا: المراجع

1- الكتب

1. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002.
2. بوعزير يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
3. بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
4. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عباد صالح المثلوثي، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
5. زروال محمد: النمامشة في الثورة، ج01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
6. صاري جيلالي، قداش محفوظ: نزعة ملكية الفلاحين، ط01، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1975.
7. قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 – 1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.
8. ملاح عمار: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
9. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

10. هلال عمار: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط05، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
11. إدريس خضير: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، موفم للنشر، الجزائر، 2003.
12. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت–باريس، 1982.
13. احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
14. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
15. الذيب أحمد بن محمود: الهجرة والمهاجر، جمع وترتيب: راجي عفو ربه المجيب، منشورات وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/1994.
16. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1984.
17. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
18. العسلي بسام: الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1984، ص48.
19. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1956.
20. مركز الخطابي للدراسات: الملحمة الجزائرية السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954– 1962) وأبعادها السياسية الاجتماعية والعسكرية، إدلب، سوريا، 2022.
21. بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005.

22. بلحاج صالح: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
23. بن عبد الله سعيد: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج02، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
24. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.
25. بورتان سعيد: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 – 1956، دار هومة، الجزائر، 2001.
26. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
27. بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956م، (د. ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، (د. س).
28. بومالي أحسن: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر.
29. جغابة محمد: بيان أول نوفمبر الدعوة إلى الحرب رسالة للسلام قراءة للبيان، تق: محمد العربي ولد خليفة، (د.ط)، دار هومة، بوزريعة، الجزائ، (د. س).
30. حلواني أحمد: الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من (1955 – 1954)، دراسة لمواقف التيارات السياسية، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017.
31. حمانة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2012.

32. خياطي مصطفى: المآزر البيضاء خلال الثورة التحريرية، تر: نسيمة غربي، منشورات الرويبة، 2013.

33. دردور سمير نور الدين: الخدمات الصحية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

34. درواز الهادي: الولاية السادسة التاريخية، تنظيم ووقائع 1954 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر –والتوزيع، الجزائر، 2009.

35. زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004.

36. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1992.

37. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1954 – 1962، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007.

38. صغير مريم: مواقف الدول العربية للقضية الجزائرية 1954 – 1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

39. عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

40. غربي محمد وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

41. غليسي جوان: الجزائر الثائرة، ط1، منشورات دار الطليعة، تر: خيري حمادة، بيروت، 1961.

42. غليسي جوان: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب راشد ابراقي، الدار العصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

43. قبال مراد وآخرون: الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954 تحقيق الاستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة، ط01، دار التل للطباعة، الجزائر، 2018.

44. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2011.

45. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

46. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

47. لونيسي رابح: محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

48. مقلاتي عبد الله: إشكالية التسلح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر، (د. ط)، (د.س).

49. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

50. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها 1954-1962، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

51. ولد الحسين أحمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل استقلال (1830-1962) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

52. الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.

53. الهشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائ، (د.س).

54. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

55. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، إعداد وزارة المجاهدين، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

2-المقالات المنشورة في المجلات العلمية

1. الشال أحمد محمد إبراهيم أحمد: "توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد رقم 41، عدد 4، أكتوبر – ديسمبر 2020.

2. بن فاطمة سامية: " الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962"، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدرها جامعة الأغواط، ع 27، نوفمبر 2017، الجزائر.

3. بومالي أحسن: "اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير"، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة 1 نوفمبر 1954، ع: 10، 2004.

4. بولطمين الأخضر: "جبهة التحرير وتعبئة الجماهير"، مجلة أول نوفمبر (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، عدد خاص 68، 1984.

5. تاونزة محفوظ: "الطفل الجزائري في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية،" مجلة لغة-كلام، ع: 02، 2016.

6. تلي رفيق:" محمد بوضياف ودوره النضالي في الثورة التحريرية 1954-1956"، مجلة الأحياء، تصدرها جامعة باتنة، مج: 21، ع: 29، 2021.

7. تيتة ليلى: "الثورة في منطقة الزاب الغربي الظهراوي من خلال وثائق، أرشيفية 1956-1957"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدرها جامعة قسنطينة2، مج 04، ع:50.
8. حليس إسمهان، ميسوم بلقاسم: "التنظيم القضائي في الولاية السادسة التاريخية، المنطقة الرابعة أنموذجا،" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، مج: 10، ع: 04، 2021.
9. سبيحي عائشة: "التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، مج: 04، ع: 07، الجزائر، 2016.
10. سعدوني بشير: "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الإفريقية، تصدرها جامعة الجزائر 2، ع:06، جامعة الجزائر 2، 2018.
11. صفوان مهدي: " البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال جرائدها "جريدة المقاوم والمجاهد أنموذجا 1954-1962"، مجلة قضايا تاريخية، ع:18، ديسمبر 2022.
12. عاشور حفوظ: " نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع: 13، جانفي 2015.
13. عبد المالك الصادق: " ومضات حول القضاء خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، مج: 04، ع: 02، 5 جوان 2022.
14. علي زين العابدين: "الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيو ثقافية على المجتمع الجزائري، قراءة في واقع الهجرة في الفترة مابين 1914-1962"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 08، ع 13، 13 ديسمبر 2017.

15. غربي محمد: "القضاء أثناء الثورة"، مجلة المغاربة للدراسات التاريخية والاجتماعية، تصدرها جامعة سيدي بلعباس، مج: 01، ع: 01، 2009.

16. قواسمية عبد الكريم: " أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج: 02، ع: 04، الجزائر، ديسمبر 2016.

17. كركب عبد الحق: "التنظيم السياسي والإداري لجبهة وجيش التحرير الوطني وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية بمنطقة سيدي بلعباس 1954-1962"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، تصدرها جامعة ابن خلدون تيارت(الجزائر)، مج 03، ع: 02، سبتمبر 2020.

18. لعبيدي إدريس: "تجربة الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة بعض الآفات الاجتماعية تعليمات خاصة بالولاية الثانية التاريخية، دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للأبحاث ودراسات، مج: 06، ع: 01، جانفي 2023.

19. لوينسي رابح: " بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون"، مجلة المصادر، جامعة الجزائر، ع: 07.

20. مرجع عائشة: "عوامل التطور والتنظيم الصحي للثورة التحريرية (1954-1962)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، تصدرها جامعة حمة لخضر، الوادي (الجزائر)، مج 03، ع: 04، 2017.

21. مقدم رشيد:" البعد الإصلاحي في جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948 الجانب الديني والاجتماعي"، المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريس تيسمسيلت، الجزائر، مج 10، ع 01، مارس 2019.

22. ومان حورية: "البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائر من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع: 26، 2017.

23. يخلف الحاج عبد القادر: " أبعاد أول نوفمبر 1954 بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل"، الجملة الجزائرية للسياسة والأمن، جامعة وهران 1، مج1، ع12022.

24. جمال يحياوي: "الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.مج، ع:05، 2001.

3-مداخلات في ملتقيات علمية:

1. بن عبيد مصطفى، المدعو عبيد مسعود: " القضاء أثناء الثورة التحريرية"، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007.

2. صالحي منى: " تطور تنظيم القضاء المدني أثناء الثورة الولاية الأولى أنموذجا"، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

3. مزهود صادق: "القضاء بالولاية الأولى التاريخية الثانية نماذج من الناحية الثانية (ولاية ميلة)"، في أعمال الملتقى الوطني الأول إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4. ياحي محمد: "النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا"، في أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 – 1962، منعقد بالفندق الأوراسي، 30-31 أكتوبر 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5. يحياوي جمال: " القضاء الثوري 1954-1962 خصائص ومرجعيات"،أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية،جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 16-17 مارس 2007، ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

4- الأطروحات والرسائل الجامعية

أ-أطروحات الدكتوراه

1. العبيدي هادي صباح نوري: الجزائر سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث، إشراف صباح مهدي رميض، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2013.
2. باهي تركي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية- جمع ودراسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، كلية الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010.
3. بوعياش مراد: الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم الإداري والسياسي، إشراف: معاد العقون، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
4. تركي عبد القادر: سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدنين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ بلاد المغرب المعاصر، إشراف: عثمان زقب، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022.
5. تيتة ليلى: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية قسم العلوم الإنسانية فرع التاريخ جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012-2013.

6. دري سميحة: القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) تنظيرا وممارسة، أطروحة دكتوراه، تخصص الثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

7. شتوان نظيرة: الثورة التحريرية 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، التاريخ المعاصر، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008.

8. مجاهد يمينة: تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830 – 1962، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فغرور دحو وقيلان اللوم، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، الجزائر، 2017-2018.

9. منصور عبد الحفيظ: الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان ثورة التحرير 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

10. خثيرة عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-162، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، 2005-2006.

11. عبد المالك الصادق: المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962، محمد العموري، محمد عواشرية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2018-2019.

12. قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية -دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

ب-رسائل الماجستير

1. شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2005-2006.
2. عزة حسين: التعليم العربي في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، إشراف: بوصفصاف عبد الكريم، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2012-2013.
3. كريمي ياسمينة: المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، إشراف: محمد ودع، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017.

4-الكتب باللغة الأجنبية

1. Harbi Mohammed: Les Archives de la révolution Algérienne, Edition jeune Afrique, 1981.

6-القواميس

1. تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، د. ط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007.
3. مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، (د. ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د. س).

07-المواقع الإلكترونية

1-بوعموشة سهام: "القضاء إبان ثورة التحرير"، ذاكرة الشعب، الموقع الرسميلوزارة المجاهدين، نشر في 30-03-2022، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://dhakird.echaab dz، تمت الزيارة في 14-04-2024، على 11:00.

2-بوعموشة سهام: " نظام الزواج في الثورة،" الشعب أونلاين جريدة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب، متاح علي، الرابط الإلكتروني: www.ech.chaab.com، اليوم 2024/04/17، على 10:00.

3-لعرج بوطالب، متاح على اليوتوب، على الرابط:

https://youtu.be/hOvvew1io6M?si=T--yDAlxAIj4PwIW

يوم 2024/04/12. على الساعة: 14:00 مساء.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ر
مدخل: الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل اندلاع الثورة التحريرية 1945 – 1954	
المبحث الأول: البنية الاجتماعية	09
المطلب الأول: التركيبة السكانية	09
المطلب الثاني: الأوضاع المعيشية	10
المبحث الثاني: التعليم والصحة	13
المطلب الأول: التعليم	13
المطلب الثاني: الصحة	15
المبحث الثالث: الهجرة	18
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	18
المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية على الصعيد الداخلي	19
المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية على الصعيد الخارجي	21
الفصل الأول: البعد الاجتماعي من خلال مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962م	
المبحث الأول: البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954	24
المطلب الأول: التعريف بالبيان وظروف صدوره	24
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في بيان أول نوفمبر 1954	28
المبحث الثاني: البعد الاجتماعي من خلال مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	30
المطلب الأول: التعريف بالمؤتمر وظروف انعقاده	30

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي في مقررات مؤتمر الصومام	32
المبحث الثالث: البعد الاجتماعي من خلال مؤتمر طرابلس 1962	37
المطلب الأول: التعريف ببرنامج طرابلس وظروف انعقاده	37
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي من خلال برنامج طرابلس	39
الفصل الثاني: دور قيادة الثورة في معالجة الآفات والقضايا الاجتماعية 1954-1962.	
المبحث الأول: معالجة الآفات الاجتماعية	43
المطلب الأول: مسألة التدخين وشرب الخمر	43
المطلب الثاني: مسألة البغاء والسرقة	46
المبحث الثاني: القضاء في النزاعات بين أفراد المجتمع	50
المطلب الأول: إصلاح ذات البين	50
المطلب الثاني: تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المجاهدين والشهداء	55
المطلب الثالث: قضايا الأحوال الشخصية؛ الزواج والطلاق	63
الفصل الثالث: الصحة والتعليم خلال الثورة التحريرية 1954- 1962 م	
المبحث الأول: الرعاية الصحية	68
المطلب الأول: تطور الرعاية الصحية.	68
المطلب الثاني: دور الهلال الأحمر الجزائري	70
المطلب الثالث: مظاهر التنظيم والتدابير الوقائية	72
المبحث الثاني: التعليم	75
المطلب الأول: مظاهر اهتمام قيادة الثورة التحريرية بالتعليم	75
المطلب الثاني: السياسة التعليمية	79
الخاتمة	82

قائمة المراجع	86
الملاحق	/

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة توضح القاضيين المدني والعسكري مع مجموعة من المجاهدين[1].

[1]– سلمت من قبل المجاهد بشير زاغز.

الملحق رقم (02): صور لبعض المجاهدين الذين سجلنا معهم شهادات حية[1].

المجاهد عبد الحفيظ رحموني

المجاهد محمد عثامنة

المجاهد بشير زاغز

المجاهد عبد المجيد شلواي

[1] عدسة الطالبة أمل لنصاب.

الملحق رقم (03): نموذج من وصل منحة عائلية[1].

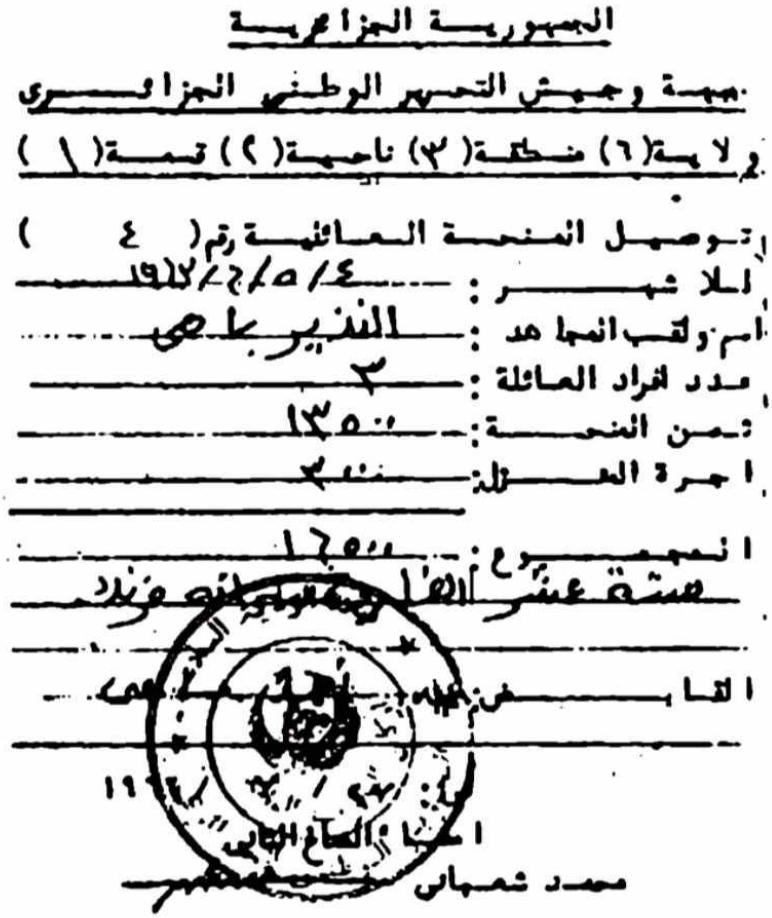
الجمهورية الجزائرية

هيئة وجيش التحرير الوطني الجزائري

ولاية(٦) منطقة(٣) ناحية(٢) قسمة(١)

توصيل المنحة العائلية رقم(٤)

الاشهر : ٤/٥/٦٢/١٩٦٢

اسم ولقب المجاهد : النذير بلحي

عدد افراد العائلة : ٣

ثمن المنحة : ١٣٥٠٠

اجرة العزل : ٣٠٠

المجموع : ١٦٥٠٠

ستة عشر الف

القابض :

١٩٦٢

الطابع الثاني

محمد شعبان

[1] الهادي درواز: من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 148.

الملحق رقم (04): نموذج رسم نكاح[1].

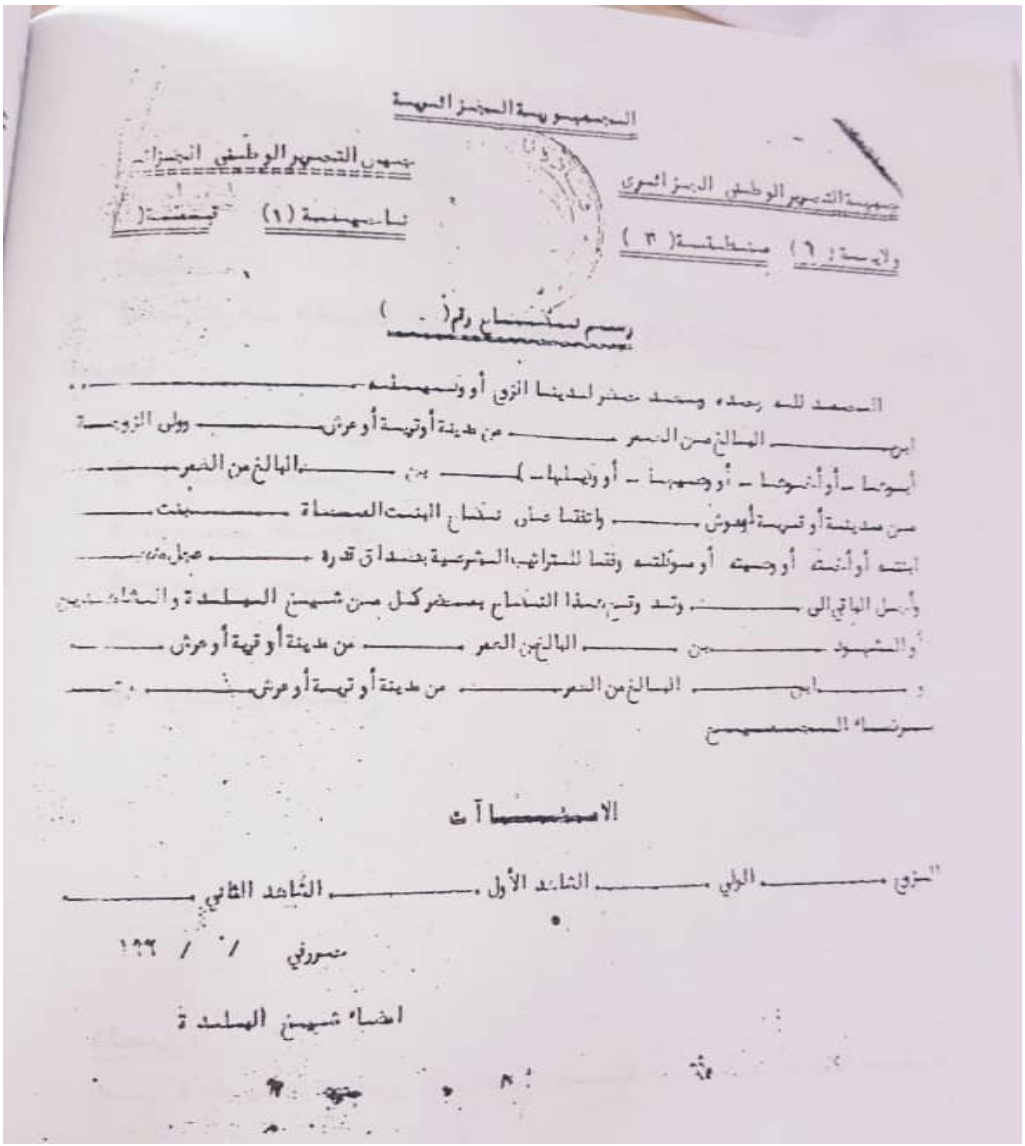

الجمهورية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني الجزائري

جبهة التحرير الوطني الجزائري

ناحية (١) قسنطينة (٢)

ولاية (٦) منطقة (٣)

رسم نكاح رقم ( )

الحمد لله وحده، وبعد حضر لدينا الزوج أو وكيله ـــــــــ

ابن ـــــــــ البالغ من العمر ـــــــــ من مدينة أو قرية أو عرش ـــــــــ وولي الزوجة

أبوها - أو أخوها - أو وصيها - أو وكيلها - ابن ـــــــــ البالغ من العمر ـــــــــ

من مدينة أو قرية أو عرش ـــــــــ واتفقا على تفاصيل البنت المسماة ـــــــــ بنت ـــــــــ

ابنته أو أخته أو موكلته وفقا للتراتيب الشرعية بصداق قدره ـــــــــ عاجل منه ـــــــــ

وآجل الباقي إلى ـــــــــ وتم وتم بهذا التفاصيل بمحضر كل من شهود العقد والشاهدين

والشهود ـــــــــ من ـــــــــ البالغين العمر ـــــــــ من مدينة أو قرية أو عرش ـــــــــ

و ـــــــــ ابن ـــــــــ البالغ من العمر ـــــــــ من مدينة أو قرية أو عرش ـــــــــ و ـــــــــ

سر ـــــــــ المجتمعين

الامضاءات

الزوج ـــــــــ الولي ـــــــــ الشاهد الأول ـــــــــ الشاهد الثاني ـــــــــ

منصوري / / ١٩٩٢

امضاء شهود العقد

[1] الهادي أحمد درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع السابق، ص 190.

العنوان: البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية (1954- 1962)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور قيادة جبهة وجيش التحرير الوطنيين في كيفية التعامل مع الخلافات الاجتماعية الحاصلة بين الجزائريين، وذلك من خلال خلق لجان تسهر على ذلك، والغرض هو إبعاد المواطنين عن التعامل مع الإدارة الفرنسية المحتلة بإيجاد إدارة موازية لها، والالتفاف حول هيئات الثورة، والقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية التي كرستها السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهذا من خلال المنشورات التي دعت فيها إلى الابتعاد عن سائر الآفات الاجتماعية والمحرمات مثل التدخين وشرب الخمر و...،وإصدار قوانين وعقوبات ضد مرتكبيها وفق مبادئ الثورة الجزائرية، وتنصيب قضاة لمعالجة القضايا.

الكلمات المفتاحية:

الثورة التحريرية، البعد الاجتماعي، الآفات الاجتماعية، العقوبات، الخلافات، القضاء.

Summary :

This study aims to highlight the strategy of the leadership of the National Liberation Front and Army in addressing social issues and questions among Algerians: "The Social Dimension of the Algerian Revolution 1954-1962", through the creation of committees to ensure this, and the purpose is to keep citizens away from dealing with the French administration by creating a parallel administration, rallying around the revolutionary bodies, and eliminating the various social evils established by the French colonial policy, through publications that called for avoiding all social evils and taboos such as smoking, drinking alcohol, prostitution, theft and issuing laws and punishments against their perpetrators according to the principles of Shari'ah Judges were appointed to deal with various social issues, including supervising marriage and divorce contracts, reconciliation, and adjudicating disputes between individuals and groups

Keywords: Algerian Revolution, social dimension, social ills, punishments, disputes, judiciary

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث:

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): تراك خولة ..... الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210439389

والصادرة بتاريخ: 15-04-2024 عن دائرة: سيدي خالد .....

- الطالب(ة): لعساب أمل ..... الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207838014

والصادرة بتاريخ: 05-05-2022 عن دائرة: زريبة الوادي .....

المسجل(ين) بكلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم: العلوم الإنسانية. الشعبة: التاريخ.

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر .....

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث(مذكرة ماستر ، الموسومة ب:

البعد الديبلوماسي للثورة الجزائرية .....

1962-1954 .....

.....

أصرح بشرفي (نا) أنني (نا) التزمت (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 5/6/2024

توقيع المعني(ة):

قد شهد للمصادقة
على إمضاء السيد: .....
تمة في: 05 جوان 2024
رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
الأمين العام الإقليمي
بلدية سيدي عقبة
مسعودة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAI
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2023-2024

بسكرة في 2024.06.04

الاسم واللقب الأستاذ المشرف :.....وافية بوضي.....
الرتبة :.....أستاذ محاضر أ.....
المؤسسة الأصلية :.....جامعة بسكرة.....

الموضوع: الإذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة).....وافية بوضي.....وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبين:(ة) .....أمل لبصاب.....

.....جولة براهيمة.....

في تخصص: .....تاريخ الوطن العربي المعاصر.....

والموسومة: بـ:.....البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية

1962 – 1954.....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بإيداعها.

إمضاء المشرف

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎ 033.50.1240

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .